



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في إتخاذ القرارات

تحت إشراف الأستاذ:

د. عتو شارف

مقدمة من طرف الطالب:

الطاوي ميلود إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	عتو شارف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2019

# الفهرس

الإهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة عامة

33-04	..... الفصل الاول : عموميات حول التدقيق
04	..... التمهيد
05	..... المبحث الأول: ماهية التدقيق
05	..... المطلب الأول: مراحل تطور التدقيق
08	..... المطلب الثاني: تعريف التدقيق و طرقه
10	..... المطلب الثالث: أهداف التدقيق ، أهميته و خصائصه
12	..... المبحث الثاني : أنواع التدقيق ، وسائل و فروقه
12	..... المطلب الأول : أنواع التدقيق
18	..... المطلب الثاني: وسائل التدقيق
24	..... المطلب الثالث: فروض التدقيق
26	..... المبحث الثالث: معايير التدقيق
26	..... المطلب الأول: المعايير العامة
30	..... المطلب الثاني: معيار العمل الميداني
33	..... خلاصة الفصل
71-35	..... الفصل الثاني :قواعد العامة لمهمة المراجعة
35	..... تمهيد
36	..... المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية
36	..... المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية
39	..... المطلب الثاني: مقومات الرقابة الداخلية
41	..... المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

48	.....المبحث الثاني: الأخطاء والغش
48	.....المطلب الأول: تعريف الخطأ، أسبابه وأنواعه
52	.....المطلب الثاني: تعريف الغش، أهدافه وأنواعه
	.....المطلب الثالث: مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها، إخفاءها وتصحيح الأخطاء
55	.....المطلب الثالث: الإجراءات العلمية للتدقيق
60	.....المطلب الأول: أدلة الإثبات في التدقيق
60	.....المطلب الثاني: أوراق العمل في التدقيق
67	.....خلاصة
71	.....الخاتمة العامة
73	.....المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	الإسم	الرقم
08	التطور التاريخي لأهداف التدقيق	01
15	المقارنة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	02

# المقدمة العامة

تعرف المؤسسات الاقتصادية تطورات مستمرة و سريعة من تنوع في أنشطتها، تعددها، تعقدها واتساع في حجمها و انتشارها جغرافيا و ضخامة الوسائل المادية و البشرية المستعملة فمواكبة هذه التطورات عليها بإتباع سياسات مسطرة بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة لكنها قد تواجه عقبات و عوائق داخلية في ظل محيط مليء بالأخطاء تعددت فيه العمليات المنجزة و تكثر المعلومات المتدفقة مما قد ينجم عنها انحرافات التسيير المختلفة من تنظيم، تخطيط، توجيه و رقابة.

إن أي مؤسسة اقتصادية معاصرة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو سريعة مع الحرص على البقاء و الاستمرارية وللوصول إلى هذا المسعى لابد من المتابعة الجيدة لأداء المهام و مدى كفاءة هذا الأداء و التحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات المسطرة و كذا التأكد من صحة البيانات و دقة القوائم المالية، بالإضافة إلى هذه الحاجات الداخلية للتدقيق المحاسبي ، توجد متطلبات خارجية من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المساهمين ، بنوك و إدارة الضرائب ، نقابات العمال....الخ.

لقد شهد التدقيق المحاسبي تطورات مستمرة و في مسار مواز للمحاسبة إذ أن المحاسبة نظام هدفه توفير المعلومات الاقتصادية لتكون نقطة بداية للتدقيق المحاسبي الذي يتولى عملية فحص البيانات، الحسابات و المستندات للتأكد من صحتها و تحديد درجة الاعتماد عليها و مدى دلالة القوائم المالية ، فالتدقيق بمثابة العين الساهرة على كل ما يتعلق بالمؤسسة سعيا لتحقيق أهدافها و سياستها المتبعة، إذ يضطلع بأهمية بالغة لذا يجب القيام بمهمة المراجعة و الرقابة من طرف أشخاص ذوو كفاءات علمية و مؤهلات فنية بالإضافة إلى امتيازهم بالاستقلالية، و هذا ما نقصد به الحياد ، كما يجب أن تتصف التقارير التي يحررونها بالمصداقية و الموضوعية كونها الأساس الذي يعتمد عليه من طرف مستخدمي القوائم المالية و ذلك من أجل اتخاذ قرارات تتصف بالرشاد و الصواب.

و بناء على ما سبق سوف نتطرق في بحثنا هذا موضوع " أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات".

لمعالجة هذا الموضوع و لإعطاء صورة واضحة عنه ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

➤ ما هي أهمية التدقيق المحاسبي؟ و مدى تأثيره كإطار متكامل على ترشيد القرارات ؟

و لمناقشة هذا الإشكال الرئيسي قمنا بتقسيمه إلى التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هي العموميات و المفاهيم الأساسية للتدقيق؟

✓ ما هي القواعد العامة لمهنة المراجعة؟

✓ كيف تتم عملية مراجعة الحسابات ؟

### فرضيات الموضوع:

لمعالجة الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات كانت على النحو التالي:

- ❖ مراجعة الحسابات تسمح لمتخذي القرارات بترشيدها.
- ❖ المؤسسة التي لا تراجع نفسها محكوم عليها بالزوال.
- ❖ إن تقرير المراجع يعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية.

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية بحثنا في الأهمية البالغة التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات وهذا من خلال الخدمة التي يسديها لمستخدمي القوائم المالية وباعتباره الضرورة الحتمية التي لا مناص منها كونه البوصلة التي تقوم مسار المؤسسة.

### دوافع اختيار الموضوع:

تتلخص مبررات اختيار الموضوع في :

- إيماننا منا بأهمية التدقيق المحاسبي في الدور الذي يلعبه في اتخاذ القرارات مع ازدياد الطلب عليه خاصة في ظل ظروف اقتصاد السوق وتوسيعا لمعارفنا وذلك لإمكانية تطبيقه في الحياة العملية المستقبلية.
- قابلية الموضوع للبحث والدراسة وتوفير المراجع في هذا الإطار.

### أهداف الموضوع:

يهدف موضوعنا إلى جملة من الأهداف أهمها:

- تبيان أثر التدقيق المحاسبي على ترشيد القرارات من خلال القوائم المالية.
- إبراز أهمية مهنة المراجعة.
- إثراء المكتبة وتوسيع المجال العلمي.

### مصادر الموضوع:

اعتمدنا أثناء دراستنا على مختلف الأدوات المكتبية متمثلة في مختلف الكتب باللغة العربية وكذا مختلف الوثائق الرسمية والتشريعية القانونية كما قمنا بإجراء مقابلات مع مزاولي مهنة محافظ الحسابات.

# الفصل الأول

## عموميات حول التدقيق

## التمهيد

يعتبر التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات ميدان واسع شهدت تطورا كبيرا وبشكل ملحوظ ومتواصل أدت به أن يحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات لذلك حاولنا أن نسلط الضوء على بعض العموميات والمفاهيم المتعارف عليها وذلك من أجل تحديد الإطار العام للموضوع الكلي وتناول جوانبه المختلفة في ثلاث مباحث ، انطلاقا من ماهية المراجعة في المبحث الأول التي تشتمل على التطور التاريخي كضرورة وخطوة لا بد من المرور بها.

وكذا في المبحث الثاني أنواع التدقيق ووسائله، فروضه ومخاطره وصولا إلى المبحث الثالث الذي يتضمن معايير التدقيق المتعارف عليها.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

بغية وضع اللبنة الأساسية للموضوع كان لابد من إستعراض التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه وكذلك طرقه بالإضافة إلى تبيان الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مراحل تطور التدقيق

في مجال إستعراض تطور المراجعة كعلم وكمهنة يمكن عرض أهم الملامح التالية:

- 1- بدأت المراجعة كمهنة غير منظمة يتوارثها الأبناء عن الأباء<sup>1</sup>.
- 2- بدأت المراجعة في مصر، بصفة خاصة في صورة مراجعة حكومية لمصرفات الدولة وإيراداتها مع نشأة الحكومة في مصر.
- 3- كانت إيطاليا وإنجلترا موطنًا لتطور المهنة في العصر الوسيط والحديث، كان هذا طبيعيًا حيث واكبت المراجعة في ذلك تطور المحاسبة في هذين البلدين ومن مظاهر هذا التطور ما يلي:

- تأسست أول جمعية للمحاسبين عام 1581م في فيينا بإيطاليا ، وقد أطلق عليها كلية المحاسبة وكانت تطلب ثلاث سنوات تمرين عملي بجانب النجاح في إمتحان للحصول على لقب خبير محاسب.
- سجل 6 أشخاص أسمائهم في سجل المحاسبين في مدينة ادنبرة عام 1883م بالمملكة المتحدة.
- في عام 1990م تأسس مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا.

4- بدأ إهتمام بالمراجعة كعلم منذ أفتتحت أول كلية للمحاسبة بإيطاليا ، وتأسيس مجمع المحاسبين بإنجلترا ، وحيث بدأ الإهتمام على الأصول العلمية والعملية الممكنة في مجال المهنة وإذا حاولنا التعرف على أهم مظاهر تطور المهنة في مصر يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية 1936م.
- صدور قانون تنظيم المهنة رقم 33 لسنة 1951م.
- صدور قانون شركات المساهمة رقم 26 لسنة 1954م.
- تأسيس نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية عام 1958.
- إصدار دستور مهنة المحاسبة والمراجعة عام 1958م.
- إنشاء الجهاز المركزي للمحاسبات عام 1964م.

<sup>1</sup> ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ص 12

- صدور القانون رقم 44 لسنة 1965م ثم القانون 144 لسنة 1988م.
- تأسيس نقابة التجاريين ونقابة المحاسبين والمراجعين.
- صدور قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981م.
- صدور قانون شركات قطاع الأعمال العام 203 لسنة 1991م.

وفي هذا المجال الجامعي نجد أن الجامعات والمعاهد العليا قد اهتمت منذ نشأتها بتدريس أصول وأساليب المراجعة لطلابها مع تزايد الاهتمام بذلك على مر الوقت.

ومن حيث تطور الأهداف يمكن القول بأن المراجعة قد مرت في ذلك بمراحل ثلاث وراء كل منها أساس ولكل منها نتائجها كما يلي:

#### المرحلة الأولى: مرحلة اكتشاف الأخطاء

في بادئ الأمر الممارسة كان ينظر إلى المراجعة على إنها وسيلة الهدف منها اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجود بالدفاتر ، وأن مهمة مراقب الحسابات قاصرة فقط على تعقب تلك الأخطاء واكتشافها ، بمعنى أن النظرة وقتها لأهداف الرقابة كانت تحددها من التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وقد ساعد وجود هذا الهدف ما يلي:

- 1- صغر حجم المنشآت وضآلة عدد العمليات المالية.
- 2- سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي.
- 3- النظر إلى مراقب الحسابات على أن مهمته هي تعقب وتصيد الأخطاء في الإجراءات المحاسبية وكان من نتيجة ذلك على المراجعة ما يلي:

- إتباع طريقة المراجعة التفصيلية (الشاملة).
- التركيز على تحقيق ومراجعة عناصر المركز المالي.
- مسؤولية مراقب الحسابات كانت مسؤولية مدينة تجاه عمله وهو صاحب المنشأة.
- كانت المرجعة المستندة هي صلب عمل المراقب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أبو حشيش، خليل، 2003 م دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة تطبيقية، مجلة ص 15

المرحلة الثانية: مرحلة إبداء الرأي في القوائم المالية

كان القضاء الإنجليزي الفضل في إظهار التحول إلى هذه المرحلة عندما قرر في بعض أحكامه الصادرة عام 1897م، إن الهدف الرئيسي للمراجعة ليس اكتشاف الأخطاء والغش الموجود بالدفاتر وأنه ليس مفروضاً أن يكون جاسوساً أو بوليسياً سرياً ، أن يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه ، أو من يعاونوه ويقدمون له البيانات والمعلومات التي يطلبها<sup>1</sup>.

ومن هنا بدأ المراقب يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وقد ساعد على ظهور هذه المرحلة ما يلي:

- أحكام القضاء خصوصاً القضاء الإنجليزي.
- كبر حجم المنشأة وتعدد عملياتها.

وكان من نتيجة ذلك على مراجعة ما يلي:

- ظهور أهمية المراقبة الداخلية كوسيلة للرقابة الداخلية.
- صعوبة إجراء مراجعة تفصيلية والإعتماد على أسلوب المراجعة الإختيارية.
- أصبح المراقب مسؤولاً فقط أمام عمليه ولكن أمام الغير أيضاً.
- الإهتمام بفحص حركة الأموال بجانب فحص مراكز الأموال و ظهور أهمية قوائم الدخل بجانب قائمة المركز المالي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تعدد الأهداف المراجعة (مسؤولية الإجتماعية للمراجعة)

مع ازدياد الحاجة إلى المعلومات أكثر شملاً و ذات نسبة أكبر من المراجعة و تقاريرها، كان لا مناص من أن يتسع نطاق المراجعة ومن ثمة أهدافها بما يحقق مسؤولية الإجتماعية المعتمدة عليها.

ويمكن تلخيص التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص و أهمية الرقابة الداخلية عليها في

الجدول التالي:

<sup>1</sup> برهان ، محمد ، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ص 20

الجدول رقم (01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق

المدة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1500	اكتشاف التلاعب و اختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف به
1850-1500	اكتشاف التلاعب و اختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف به
1900-1850	تحديد مدى سلامة وضعية التقرير و المركز المالي ، اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الإختيارات و لكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الإعتراف به
1922-1905	تحديد مدى سلامة وضعية التقرير و المركز المالي، اكتشاف التلاعب و الأخطاء	بالتفصيل و مراجعة اختيارية	اعتراف سطحي
1940-1922	تحديد مدى سلامة وضعية التقرير و المركز المالي، اكتشاف التلاعب و الأخطاء	مراجعة اختيارية	بداية في الإهتمام
1960-1940	تحديد مدى سلامة وضعية التقرير و المركز المالي	مراجعة اختيارية	الإهتمام و التركيز القوي

المصدر: محمد سمير العبات، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات الإسكندرية، دار الجامعية، 1999، ص:16

### المطلب الثاني: تعريف التدقيق و طرقه

#### الفرع الأول: تعريف التدقيق

مفهوم التدقيق: هو الفحص الإنتقادي المنظم بواسطة المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب بغية الحصول على أدلة و قرائن الإثبات لفحص أنظمة الرقابة الداخلية ، البيانات ، الحسابات المثبتة في الدفاتر و السجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية و مدى تصويرها لنتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ثم توصيل تلك النتائج إلى الأطراف المعنية و بالتالي يشمل التدقيق ثلاث عناصر<sup>1</sup>:

**الفحص:** فحص المستندات، السجلات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها ، تحليلها ، تبويبها أي فحص القياس المحاسبي (الكمي، النقدي).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 36

التحقيق: هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة عن فترة زمنية معينة.

إن الفحص و التحقيق وظيفتان مرتبطتان إذ تمكنان المدقق من إبداء رأيه و ذلك من خلال إثبات صورة عادلة لنتيجة المؤسسة و مركزها المالي.

التقرير: هو ختام عملية التدقيق إذ هو بلورة حقيقية لنتائج عملية الفحص و التحقيق في شكل التقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

الفرع الثاني: طرق التدقيق<sup>1</sup>

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال الحصر:

أولاً- الملاحظة: تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية علاوة على إستخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.

ثانياً-التفتيش: تطبق في تدقيق الاستثمارات المالية و الأصول الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول والإيرادات و المصاريف العادية و ما يشابه ذلك من بنود.

ثالثاً-التثبيت(التعزيز):تطبق للتأكد من أرصدة الحسابات و مبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع و أرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات و بضائع الأمانة وغيرها.

رابعاً-المقارنة: تطبق على أرصدة الحسابات و البيانات المالية الجارية مقارنتها مع بيانات شبيهة أو معادلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.

خامساً-التحليل: تطبق على الحسابات و البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها و صلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

سادساً-الاحتساب: تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من عميل كاحتساب بضاعة آخر المدة وأرصدة العملاء والمدفوعات مقدما و المستحقات وغيرها.

سابعاً-الاستفسار: تطبق على بيانات المشروع المعني و الأمور و القضايا التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنثورة مثل الالتزامات العرضية و الخطط المستقبلية و التوقعات المنظورة ذات الأثر المتحمل على المركز المالي للمشروع و من الجدير بالذكر انه يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختياري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية بالمشروع، و مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية هذا كما أن تطبيق الطرق المذكورة أنفا تمثل جزء ضروري من عملية التدقيق ويستغرق نصيبا من الجهد و الوقت اللازمين للقيام بعملية التدقيق و قد تم في السنوات الأخيرة إيلاء الموضوع استعمال العينات الإحصائية في اختيار و فحص الدفاتر و السجلات

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية العلمية، دار وائل، عمان، 1996، ص14-15.

اهتماما كبيرا ، وأثبتت التجربة الميدانية نجاعة استخدام الطرق الإحصائية هذه في تدقيق بنود المركز المالي التي تستلزم فتح حسابات كثيرة في العادة كالذمم و الأرصدة الدائنة و يمكن للطرق الإحصائية هذه أن تزيد في الأهمية مستقبلا إذا ما استعملت سريا مع الحكم الشخصي و الرأي الذاتي للمدقق .

### المطلب الثالث: أهداف التدقيق، أهميته و خصائصه

يكتسي التدقيق أهمية بالغة لدى العديد من الأطراف كما إنها تحقق أهداف مختلفة وذلك في ظل مجموعة من الخصائص المميزة له وفي هذا السياق سنبرز أهداف التدقيق ، أهميته وخصائصه.

#### الفرع الأول: أهداف التدقيق

لدى استعراضنا للتطور التاريخي للتدقيق و التطورات و المتغيرات التي شملت أهدافه أن يتفق الكثير من المفكرين و الباحثين على تقسيمها إلى أهداف تقليدية و أهداف حديثة

أولا-الأهداف التقليدية :و هي نوعان رئيسية وفرعية:

1-الأهداف الرئيسية : و تشمل على عنصرين هما:

أ - التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و مدى الاعتماد عليها

ب - إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي

2-أهداف فرعية (ثانوية):

أ - اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش.

ب - تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك.

ج - اعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و اتخاذ قرارات مناسبة حاضرا أو مستقبلا.

د - طمأننة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

هـ - معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة<sup>1</sup>.

و - تقديم التقارير المختلفة و ملئ الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

ثانيا-الأهداف الحديثة أو المتطورة:

1- مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها و مدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها.

2- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

3- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

#### الفرع الثاني: أهمية التدقيق

<sup>1</sup> بوسيعين تسعديت، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009، 2010 ص 22

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ القرارات و رسم خططها المستقبلية ، خصوصا اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

#### أولا - إدارة المشروع :

تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة عالية ، و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة و دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة

ثانيا-أهمية التدقيق للدائنين و الموردين: يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة و صحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري و التوسع فيه و تفاوت نسب الخصومات التي تمنحها القوة للمركز المالي للمؤسسة<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: خصائص التدقيق

يمكن أن نتعرف على خصائص التدقيق من خلال التعاريف التالية و التي نحصرها فيما يلي:

أولا : التدقيق عملية منتظمة تعتمد على الفكر و المنطق لذلك فهو يعتبر نشاطا يجب التخطيط له مسبقا

كما يجب أن تكون عملية التنفيذ بأسلوب منهجي و ليس بطريقة عشوائية

ثانيا: ضرورة الحصول على أدلة و قرائن و يتم تقييمها بطريقة موضوعية و يعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق و

هو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق في إبداء رأيه عن القوائم المالية للمؤسسة

ثالثا: يشمل التدقيق على إبداء الرأي أو إصدار الحكم و من ثمة فمن الضروري وضع مجموعة من المعايير

التي يتم استخدامها كأساس للتقييم و إصدار الحكم الشخصي و من جملة هذه المعايير المبادئ المحاسبية

المتعارف عليها ، التي تستخدم كمعيار للحكم على مدى سلامة البيانات محل الدراسة

رابعا: إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية و ذلك فإن التدقيق يمثل وسيلة من الوسائل الاتصال حيث

يعتمد المدقق في عرض نتيجة الفحص و الدراسة و إيصالها إلى الجهات المعنية على التقرير الذي يتضمن رأيه

الفني المحايد .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 24

المبحث الثاني : أنواع التدقيق ، وسائل و فروقه

المطلب الأول : أنواع التدقيق

تنقسم عملية التدقيق الحسابات إلى عدة أنواع أو تبويات و لذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها وبالتالي نستطيع القول بان للتدقيق أنواع متعددة فقد ينظر إليه من حيث الحدود و مدى الفحص و قد ينظر إليه من حيث التوقيت و الاستقلال كما قد ينظر إليه من حيث الالتزام بالإضافة إلى زوايا أخرى مختلفة و بناء على ما سبق يمكن توضيح هذه الزوايا في الفروع التالية:

الفرع الأول: التدقيق من حيث الحدود

ينقسم التدقيق من حيث الحدود إلى التدقيق الكامل و التدقيق الجزئي

أولاً - التدقيق الكامل<sup>1</sup>:

و هو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدود للعمل الذي يؤديه و لا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة و إنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها و يتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة و صحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص و المفردات التي شملتها اختباره

و لذلك يناسب هذا التدقيق المنشآت الصغيرة و تلك التي لا تعتمد على الرقابة الداخلية و هذا يعني أن المنشآت الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من التدقيق فان ذلك يتوقف على متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباره

ثانيا - التدقيق الجزئي:

و هو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق المطلوب أو المجال و يراعى أن الجملة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر

و في هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به و لذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي (رسالة ارتباط ) يبين حدود التدقيق و الهدف منه ، حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت و النتائج التي توصل إليها كي ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق.

و من أمثلة التدقيق الجزئي ما يلي:

- الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقوضات و مدفوعات.

- الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة.

<sup>1</sup> - احمد حلمي جمعة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص10-17.

- الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط.

- الاتفاق على دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

الفرع الثاني: التدقيق من حيث الوقت

و ينقسم إلى:

أولاً – التدقيق النهائي : يعد التدقيق النهائي مناسباً للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم و ذلك لان المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات و في هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها ، كما انه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة و ذلك لعدم تردد المدقق و مساعدته على المنشأة ، بالإضافة إلى انه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق و لكن يؤخذ على التدقيق النهائي الاحتمالات التالية:

أ - تأخر النتائج.

ب - حدوث ارتباك في مكتب المدقق.

-عدم اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب.

د-عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المرغوب.

ترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق للحسابات و ذلك لان المدقق يلتزم بإنهاء عملية التدقيق و إبداء الرأي الفني المحايد في مواعيد محددة وفقاً لقانون الشركات و نظام الشركة أو ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة و كذلك نتيجة ضعف العمل في مكتب المدقق

ثانياً – التدقيق المستمر : يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشأة من وقتنا لآخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت ، و بمعنى آخر يعد التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم أولاً بأول خلال السنة أو لذلك فان هذا النوع يعد مناسباً لشركات الأموال و غيرها من المنشآت التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لفحصها كما أنها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعد على التوسع في عملية التدقيق و بالتالي تلافي أو تقليل فرص ارتكاب الغش و التلاعب فضلاً عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء و لذلك يطلق عليه التدقيق المانع و المصحح في وقت واحد ، بالإضافة إلى ما تقدم فان إتباعه يؤدي إلى القضاء على عيوب التدقيق النهائي و أهمها تأخر نتائج التدقيق و ارتباك الأعمال بمكتب المدقق ، و على الرغم من مزايا التدقيق المستمر إلا انه قد يبرز بعض العيوب أهمها:

أ - ارتباك العمل في المنشأة محل التدقيق.

ب - انه تدقيق غير متصل.

ج - توطيد العلاقات الإنسانية بين المدقق و موظفي المنشأة.

و لكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق بإعداد برنامج للتدقيق على أساس مواعيد وكذلك استخدام الرموز و العلامات للعمليات التي تم تدقيقها ، و كذلك يمكن للمدقق عمل مذكرات بأرصدة

الحسابات التي تم تدقيقها ، و ما هو جدير بالذكر أن كل من التدقيق النهائي و المستمر يمكن للمدقق أو يؤديها على أساس تفصيلي أو اختياري.

### الفرع الثالث: التدقيق من حيث الاستقلال

ينقسم التدقيق من حيث الاستقلال إلى:

أولاً- التدقيق الداخلي<sup>1</sup>: هو عملية الفحص المنتظم لعمليات المؤسسة المسجلة في الدفاتر والسجلات بواسطة جهة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة و قد نشأ هذا النوع من التدقيق نظرا لكبر حجم المؤسسات الأمر الذي استلزم وجود أداة وقاية و رقابة تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها فور إتمامها

ثانيا - التدقيق الخارجي<sup>2</sup>: يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المنشأة و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب لنوعية الفحص المطلوب منه و ذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة و يتضح من التفرقة السابقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي أن هناك أوجه تشابه يمكن حصرها فيما يلي:

أ - كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية و التي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة

ب - كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء و التلاعب والغش كما يوجد أيضا تتعاون بينهما يمكن توضيحه في النقاط التالية:

أ - وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص وبالتالي توفير الوقت و الجهد للمدقق فضلا عن كفاءة النظام المالي للتدقيق

ب - أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي و هذا يؤكد صفة التكامل و على الرغم من التشابه و التكامل بين التدقيقين الداخلي و الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما يمكن إيجازها فيما يلي:

- من حيث الهدف.

- من حيث العلاقة بالمنشأة.

- من حيث نطاق و حدود العمل.

- من حيث التوقيت المناسب للأداء.

- من حيث المستهدفين.

و ذلك كما يوضحها الجدول التالي:

<sup>1</sup> - زيتوني إبراهيم، الرقابة الداخلية و التدقيق المحاسبي للاستثمارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص63

<sup>2</sup> - احمد حلمي جمعة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص16-18-19.

الجدول رقم(2): المقارنة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

م	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الهدف	أ- تحقق اعلي كفاءة إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف و اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش ب- التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها	إبداء الراي الفني المحايد عن مدى صدق و عدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة و توصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها
2	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (المستقل)
3	نطاق وحدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي كما أن طبيعة عمله يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت و إمكانيات تساعده على تدقيق العمليات التدقيق .	يتحدد نطاق و حدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة و المدقق الخارجي و العرف السائد و المعايير التدقيق المتعارف عليها و ما تنص عليه قوانين منظمة لمهنة التدقيق و غالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختياري وفقا لطبيعة و حجم عمليات المنشأة محل التدقيق
4	التوقيت المناسب لأداء	1- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية 2- اختياري وفقا لحجم المنشأة	1- يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) 2- قد يكون كامل أو جزئي 3- إلزامية وفقا للقانون السائد

5	المستفيدين	إدارة المنشأة	1- قراءة التقارير المالية 2- أصحاب المصالح 3- إدارة المنشأة
---	------------	---------------	---

المصدر: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

#### الفرع الرابع: التدقيق من حيث الإلزام

- **التدقيق الإلزامي** : هو التدقيق الذي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد ( قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمارات) ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه وفي حالة تعدد المدققين فإنهم مسئولين بالتضامن وبدون استثناء من ذلك ، يعين مؤسسو الشركة المدقق الأول ومن الضروري أن يكون التدقيق في هذه الحالة كامل (اختباري).
- **التدقيق غير الإلزامي (الاختياري)** : الأصل في التدقيق أن يكون اختياري ويرجع أمر تقرير القيام به إلى المنشأة و إلى غيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن هذا التدقيق يناسب الشركات و المنشآت الفردية لأنه يفيد في الثقة و الاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من المدقق عند تحديد أنصبة الشركاء المتضامنين عند الانضمام أو الانفصال وكذلك اطمئنان الشريك الموصي في الحسابات لأنه غير مسموح له بالتدخل في الإدارة، بالإضافة إلى اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة للمدقق عند طلب قروض فضلا عن الأمل في القبول لإقرارات المقدمة من المنشأة للضرائب وعدم تعديلها واعتمادها.

#### الفرع الخامس: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات

- **التدقيق الشامل:"التفصيلي"**<sup>1</sup>: هو التدقيق الذي كان سائد في بداية المهنة وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام و أنها صحيحة كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش والتلاعب و لذلك ستؤدي إلى زيادة أعباء التدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت و التكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار، و تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا النوع قد شمل بالنسبة إلى جزء معين من العمليات و قد يكون شاملا بالنسبة لجميع العمليات وهذا وفق العقد المبرم بين المدقق وأصحاب المؤسسة.

<sup>1</sup> - أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث للتدقيق، مرجع سبق ذكره، ص:12

➤ التدقيق الاختباري<sup>1</sup>: يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع المفردات (المجتمع)، حيث أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم و المتعددة العمليات التي تصحب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات ، لذلك تظهر لنا و بإجلاء أهمية الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام و اكتشاف مواطن الضعف و القوة في الأجزاء المكونة له من ناحية و من ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة ، مادام المراجع يهدف من وراء فحص البيانات و السجلات المحاسبية إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير المعلومات المحاسبية للوضع الحقيقى للمؤسسة فإنه لابد بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية:

- المعاينة على أساس التدقيق.
- المعاينة على أساس القبول أو الرفض.
- المعاينة الاستكشافية.

قد يكون الحكم الصادر عن المراجعة العينية ممثل لمفردات المجتمع وهذا راجع إلى المشاكل التالية:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل.
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة.
- الأخطاء الواردة عند عملية تقديم معلم المجتمع.

#### الفرع السادس: أنواع التدقيق الأخرى

يوجد أنواع مختلفة للتدقيق نذكر منها ما يلي:

- ✓ تدقيق الإداري.
- ✓ تدقيق الاجتماعي.
- ✓ تدقيق المستندي.
- ✓ تدقيق الأهداف.
- ✓ تدقيق العمليات.
- ✓ تدقيق المالي.

<sup>1</sup> - محمد الشهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان لمطبوعات الجامعية، 2002، ص:29

المطلب الثاني: وسائل التدقيق

لكي يدلي المراجع برأيه حول شرعية وصدق الحسابات و الصورة الصادقة للقوائم المالية لابد من إتباع منهجية ، كما سبق أن رأينا و لابد من توفر وسائل تقنية يفهم بواسطتها الوضعية و يجمع أدلة إثبات يبرر بها رأيه تتمثل تلك الوسائل فيما يلي:

(1)- وسائل شرح و تقييم المراقبة الداخلية:

لقد سبقا لنا تعريف المراقبة الداخلية على أنها مجموعة ضمانات متمثلة في طرق وإجراءات العمل المكتوبة و غير المكتوبة و تعليمات الإدارة الموجودة و المعمول بها على مستوى كل مصلحة من مصالح المؤسسة، تلك الضمانات تساهم في التحكم فيها عن طريق الحفاظ على الذمة و حمايتها و السهر على الحفاظ على نوعية المعلومات المتدفقة، و كذا تطبيق سياسات الإدارة عن طريق التعليمات بهدف تحسين الأداءات و لا يتسنى ذلك إلا إذا كان هنالك مخطط تنظيمي و مستخدمون ذوو كفاءة عالية و واعدون مع وجود الوثائق اللازمة.

أولاً- وصف الإجراءات المعمول بها: يقوم المراجع بالإطلاع على الإجراءات المكتوبة و الغير المكتوبة و يلخصها بإحدى الطريقتين:

إما إعداد ملخص لإجراءات قد تكون طويلة UNE DESCRIPTION NARRATIVE أو Mémorandum أي حوصلة كوصف عملية الشراء التي تقوم بها مصلحة الشراء لفائدة كل المصالح الطالبة، أو وصف تلك الإجراءات عن طريق ما يسمى بخرائط التتابع حيث يتم وصف الإجراءات عن طريق أشكال تبين الوثائق المستعملة و كيفية انتقالها عبر المصالح كما يبين بصفة خاصة مختلف أنواع الرقابة التي تخضع لها من طرف موظفي تلك المصالح أثناء مرورها و معرفة عيوب و مزايا ذلك ( جمع أو عدم جمع وظائف متعارضة في شخص واحد)<sup>1</sup>.

مثال: ملخص إجراءات البيع:

- ❖ تجمع طلبيات الزبائن على مستوى مصلحة الزبائن و تسجل بحسب أصولها.
- ❖ تتم دراسة قدرة الزبون على الدفع لكل طلبية تعدى مبلغها الـ 200000 دج.
- ❖ يتم إرسال 3 نسخ إلى مصلحة التسليم لتحضير و إرسال المنتجات.
- ❖ ترسل نسخة إلى المحاسبة لتحضير الفاتورة و نسخة أخرى تبقى في مصلحة الزبائن لمتابعة مختلف عمليات الإرسال.
- ❖ تعدد مصلحة المحاسبة الفاتورة و ترسل نسخة منها إلى مصلحة الزبائن لمراقبة كشف الشروط.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 31

ثانياً: تقييم الإجراءات المعمول بها: إن تقييم الإجراءات يعني القيام باختبارات الاستمرارية ما دام المراجع قد قام بالاختبارات الفهم ووقف على نقاط القوة والضعف لها، عليه إذن تأكيد أو نفي نقاط القوة باستمرار مما يضمن الحماية و الحفاظ على الأصول ومصداقية و نوعية المعلومات المتدفقة الداخلة في المعلومات المحتواة في الوثائق المالية وللقيام بذلك يستعمل المراجع وسيلتين: استمارة المراقبة الداخلية Questionnaire de contrôle interne التي تخص جملة أنواع الرقابة الواجب القيام بها قصد التأكد من نجاح الإجراءات و دليل التقييم Guide d'évaluation الذي بواسطته يتم التأكد من تحقيق الأهداف ما وراء كل مراقبة تضمنتها الإجراءات بصدد الدراسة<sup>1</sup>

■ مثال مبسط عن الاستمارة:

(1)- هل سندات الاستلام؟

- تقارن مع السلع التي تم الحصول عليها.

- تقارن مع الطلبية.

- تحمل تأشيرة المخازن.

(2)- هل يتم تدقيق فاتورة المورد من طرف مصلحة المحاسبة حسابيا؟ هذا يعني أن :

- تقارن تلك الفاتورة مع سند استلام الممضى.

- مع شروط الموردين.

● مثال مبسط عن دليل التقييم:

(1)- هل عمليات الاستلام تتطابق و الطلبيات ؟ هذا يعني أن:

- هناك رقابات عند استقبال البضائع.

- هناك مقارنة بين الطلبيات و سندات الاستلام.

(2)- هل عمليات الدفع للموردين مبررة؟ هذا يعني أن:

- هناك تدقيق تقوم به مصلحة المحاسبة(أو محاسبة الموردين في حالة وجودها) حول الفواتير

- هناك موافقة على سندات الاستلام.

(2)- وسائل فحص الحسابات:

باعتبار المراجع المالي محترف يختار جملة من الطرق و الوسائل تتماشى والأهداف المراد تحقيقها تمكنه

فحص الحسابات و الإدلاء بالرأي المدعم بقرائن ، هذه الطرق و الوسائل هي:

<sup>1</sup> - محمد بوتيس، المراجعة و تدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:84-102

أولاً- المشاهدة العينية: تعتبر أنجع وسيلة يلجأ المراجع للتأكد من مدى صحة الجرد الذي قامت به المؤسسة المراجعة، وذلك فيما يخص المخزونات، الاستثمارات، الأوراق المالية والنقود، بتعبير آخر ليس المقصود بها تطبيقها من طرف الموظفين المعنيين ثم القيام عن طريق تقنيات السبر في الأخير باختبارات التدقيق و الفحص الإنتقادي للإجراءات الجرد المعمول بها في المؤسسة ينبغي أن تتوفر في تلك الإجراءات الشروط التالية:

- أن تكون مكتوبة.
- تحدد فيها أماكن التخزين، مكانا بمكان و تواريخ جردها.
- تهيأ الأماكن و أجنحة السلع تسهيلا لعملية الجرد و تفاديا للنسيان أو العد مرتين للسلع أحيانا أخرى.
- تعزل السلع فيما بينها و يفرق فيما يخص نفس السلعة بين الجزء المعطوب والميت إن وجد كما تفصل الكميات المملوكة من طرف الغير في حالة وجودها.
- لا بد من التعرف على السلع المملوكة لدى الغير.
- يتم تعيين فرق الجرد(فرقة أو فرقتين على الغالب) بأعضائها و مسؤولياتها وتحديد الوظائف و الإشراف بكل وضوح.
- تتوقف حركات المخزونات أثناء عملية الجرد المادي و عملا على توقف العملية الإنتاجية و إتمام الإنتاج قيد الإنتاج ، يتم إخراج الكميات بعين الاعتبار و ذلك تفاديا للنسيان من شمولية العملية في النهاية.
- لا بد أن تتضمن إجراءات الجرد المعمول بها في المنظمة كل الترتيبات لاحترام مبدأ الاستقلالية للدورات بحيث أن كل السلع التي وصلت من الموردين تم تسجيلها في المحاسبة و أن كل الإدخالات التي حدثت قبل انطلاق عملية الجرد المادي لها فواتيرها<sup>1</sup>.
- تقارن بطاقات الجرد المادي و بما هو مسجل و ذلك قبل انطلاق حركات الجرد من جديد.

إن دور المراجع أثناء عملية الجرد المادي هو ملاحظة عمل فرق الجرد بهدف الوقوف على مدى احترام الإجراءات و مدى جدية الأعضاء و الوقوف على العيوب و الصعوبات إن وجدت، كما يقوم المراجع باختبارات التحقق هو بنفسه عن طريق العينات كأن يأخذ بطاقات و يتحقق ماديا من الكميات الظاهرة عليها أو يأخذ رموز السلع و يعد الكميات وهذا ليتأكد في النهاية أن تلك الكميات التي وجدها هي نفس الكميات الظاهرة في قوائم الجرد النهائية.

<sup>1</sup> جارسون ري اتش، نورين ايريل، 2002 المحاسبة الإدارية، دار المرخ للنشر، الطبعة العربية السعودية، الرياض ص 27

ثانيا- فحص الدفاتر والوثائق:

يتأكد المراجع أحيانا من حقيقة بعض العناصر بالرجوع إلى الدفاتر و التسجيلات الظاهرة فيها والمستندات و الوثائق المبررة لها مش مراقبة مخصصات الإهلاكات و المؤونات، مراقبة كيفية إنتاج المؤسسة لنفسها ، مراقبة الفواتير موردين لتبرير الأرصدة و نفقات أخرى ، مراقبة نفقات المستخدمين مع دفتر الأجر ، الكشوف و تصريحات الإدارة فيما يخص العاملين...الخ<sup>1</sup>.

ثالثا-المصادقات المباشرة: إن حصول المراجع على المصادقات المباشرة من طرف المتعاملين مع المؤسسة التي يراجعها بمختلف أنواعهم يعد من أقوى الأدلة على المراجعة ، لكي تكون كذلك فلطلبية المصادقة التي يرسلها المراقب لهؤلاء شروط منها اختيار عينة ممثلة و إرسال طلبيات لمفرداتها مفردة بمفردة و تلقى الردود من طرف هذا الأخير مباشرة كما سبق القول.

رابعا- المراجعة القياسية و الفحص التحليلي:

يلزم على المدقق بالقيام بدراسة مقارنة لمؤشرات تغييرها و تطويرها و مدى تناسقها (أو عدمه) من دورة إلى أخرى فيما بينها و مقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من المؤسسة.

إن طريقة القياس تسمح للمراجع بالوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة كزيادة الحقوق على الزبائن(حالة البيع لأجل) وانخفاض ديون الموردين، وتدهور رأس المال العامل.

إن قياس و تحليل هذه التقنية يلجأ إليها المراقب في بداية المهمة لتوجيه عملية المراجعة التي يجب القيام بها كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها.

خامسا: تصريحات المسيرين: يستفسر المراجع أثناء أداء مهمته على كثير من الأمور ويقدم المسيرين و المسؤولين شروحا عديدة شفوية يدونها كي يرجع لها في الحاجة و قد تقدم له تلك التصريحات كتابيا في شكل رسائل و هذا كدليل أفضل و أقوى.

(3)- تقنيات السبر:

هناك المجتمع الإحصائي و هناك العينة الممثلة لهذا المجتمع، كما لها شروط يجب توفرها عند الاختبار لتكون حقا ممثلة لمجتمعنا و إذا كانت كذلك فإن الباحث سيولي كل اهتمامه لدراسة دقيقة لمفرداتها و له أن يعمم النتائج المتوصل إليها على المجتمع كله.

إن المجتمع الإحصائي في المراجعة قد يكون الفواتير، القيود المحاسبية، أما العينة فهي اختبار مجموعة فواتير، مجموعة قيود لتكون مفرداتها في مثالنا هذا الفاتورة و القيد المحاسبي، تخضع كل مفردة إلى مراقبة معينة و ذلك حسب هدف المراجع و قد تعددت أنواع الرقابة فقد تراجع الفاتورة مراجعة محاسبية أي التأكد من صحة العمليات الحسابية الظاهرة عليها(سعر الوحدة، كميات الضريبة، التخفيضات الممنوحة...الخ).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 30

إن الفاتورة و كل مستند محاسبي تخضع إذن إلى مراجعة حسابية(دراسة العمليات الحسابية الظاهرة عليها) مراجعة مستندية(دراسة الناحية الشكلية في اليومية...الخ) ومراجعة قياسية(دراسة مقارنة).

للمراجع الحرية عند استعمال تقنيات السبر في إتباع الطرق الإحصائية في ذلك حسب الأهداف التي يرغب في الوصول إليها، لكن في حالة اختيار الطرق الإحصائية المعقدة في الغالب عليه الإلمام بها ثم إتباع الخطوات التالية التي لا مفر منها.

#### 1/ تصور السبر:

عليه في هذه الخطوة تحديد الأهداف المراد تحقيقها لأن تحديد الهدف يؤدي إلى تحديد أنواع الرقابة التي ينبغي القيام بها، هذا يؤدي إلى تحديد نوع الخطأ(أو الأخطاء) الذي يريد المدقق أن يتحقق من غيابه، و عليه تحديد المجتمع الإحصائي حسب الأهداف المسطرة ، فإذا كان هدفه التأكد من عدم المبالغة بالنقصان لعنصر الموردين فإن المجتمع في هذه الحالة ليس ميزان المراجعة موردين لكل سندات الاستلام أو التسديدات التي تمت بعد تاريخ نهاية الدورة.

يتكون المجتمع الإحصائي كذلك من مفردات تتعدد أحيانا إذا أن عنصر الزبائن كمجتمع يتضمن عدة مفردات مثل الفاتورة أو القيد على المراجع حسب هدفه اختيار المقدرة المناسبة بأقل تكلفة ممكنة. كما على المراقب أحيانا تقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت عملية السبر تخص القيم وتحديد في هذه المرحلة المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة.

2/ اختيار العينة: تختار العينة بثلاث طرق ، الطريقة الموجهة الشخصية حيث يختار المتدخل العينة حسب حد سنه الشخصي مما يتعارض مع الإحصاء، الطريقة العشوائية حيث تعطى أرقام تسلسلية للمفردات و تختار مفردات العينة باستعمال جدول الأرقام العشوائية، و طريقة السبر الترتيبي بحيث انطلاقا من نقطة معينة تؤخذ المفردات المرتبة 25 أو 35 أو 55 مثلا<sup>1</sup>.

3/ استغلال نتائج المراقبة: يتم استغلال نتائج المراقبة بالقيام بنوعين من التحليل ، يقوم المتدخل بتحليل كمي للنتائج من أن الأخطاء و الانحرافات التي تم الوقوف عليها لا تتعارض و الأهداف المسطرة كما يقوم بتحليل لتلك الأخطاء و التأكد فيما كانت تكرارية أو لا و كذلك فيما كانت إرادية(متعمدة) أم لا.

#### 4- المراجعة و المعلوماتية:

يساعد في انتشار المعلوماتية بصفة عامة و معلوماتية التسيير بصفة خاصة ، إن للمسير دور أساسي كمتخذ القرارات، و المدقق هو الآخر وجد نفسه مضطرا لدراسة مختلف النظم المعلوماتية و التطبيقات

<sup>1</sup> جعفر، عبد الإله، 2003 ، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي، الأردن، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ص 19

المختلفة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بها للوقوف على نقاط القوة والضعف للنظام، و أثار ذلك على المعلومات المتدفقة و الوثائق الصادرة ذات الطابع المالي والمحاسبي بصفة خاصة.

❖ الأخطار الناتجة عن استعمال المعلوماتية: لقد أصبح استعمال المعلوماتية من طرف المؤسسات مهما كان حجمها اليوم في تسييرها شيء مفرغ منه، غير أن الأخطار محتمل أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة هذه الاستعمالات كبيرة ، من هذه الأخطار نذكر الأخطار المادية مثل السرقة و التخريب، التعطل و عدم السير الحسن ، الأخطاء الناتجة عن المعطيات في الحاسوب و إرسالها بالإضافة إلى أخطار التصور، التزوير و التخريب الغير المادي، أخطار إفشاء الأسرار والتلاعب بالمعلومات.<sup>1</sup>

تلك الأخطار على المراجع عدم تجاهلها بل ينبغي عليه أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للمهمة وانجازها.

❖ المحيط القانوني الخاص بالمعلوماتية: إن الأهمية الكبيرة و الانتشار السريع لنظام المعلوماتية و تباديا لأخطاره سابقة الذكر، أدى إلى إصدار قوانين و تنظيمات خاصة بالمحاسب و المعلوماتية على المراجع الإمام بها، نذكر على سبيل المثال:

قانون المحاسبة و موقفه من المعلوماتية ، النظرية القانونية للفواتير المرسله عن طريق الفاكس، و قانون المعلوماتية و الحريات بفرنسا.

❖ العناصر المميزة للمؤسسة موضوع المراجعة: على المراجع الإمام بالسياسة المتبعة في المؤسسة التي يراجعها حول المعلوماتية و أخطار ذلك مثل كون المعلوماتية مركزية أو لا مركزية، جماعية أو شخصية (قاعدة المعلومات و المعلوماتية للشيكات).

❖ مميزات نظام المراقبة الداخلية في المحيط معلوماتي: حتى يتمكن المدقق من إبداء رأي صائب أو عادل حول المعلومات المالية و المحاسبية المتدفقة من مختلف المصالح عليه أن يتولى الاهتمام اللازم لمصلحة المعلوماتية و أخذ نظرة دقيقة حول نظام مراقبتها الداخلية، فيقدر جودة هذه المراقبة بقدر جودة المعلومات الصادرة.

❖ التشخيص على مستوى مصلحة المعلوماتية: مهما كان قسم المعلوماتية على مستوى المؤسسة موضوع المراجعة (مصلحة، دائرة... الخ) على المراقب القيام بتشخيص و ذلك حتى تتضح له الصورة

❖ التشخيص على مستوى التطبيقات: تزخر السوق اليوم ببرمجيات نموذجية و تطبيقات تكاد تعطي مختلف عمليات الاستغلال في المؤسسات ، و من هذه التطبيقات نذكر المشتريات، تقييم المخزونات، الاستثمارات، الإهلاكات و الأجور، يتأكد المتدخل بالنسبة لكل تطبيق من هذه التطبيقات من وجود العناصر التالية:

<sup>1</sup> جمعة، أحمد، وآخرون، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية مغل تطبيقى معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع 24

✓ مراقبة داخلية (دفتر الشروط، الوثائق، شرح مختلف أنواع الرقابة التي تتوفر عليها التطبيقية).

✓ مختلف أنواع الرقابة حول المعلومات الداخلة والخارجة (صحيحة، شاملة، حقيقية).

✓ الرقابات التي تخص المصادقة على مختلف أنواع المعالجة التي تخضع لها المعلومات (صحيحة، شاملة).

✓ أمن ضمان سرية المعطيات.

✓ طريقة أو طرق المراجعة و التدقيق.

لتفادي الأخطار المحتملة الوقوع وما تخلفه من آثار خاصة على المعلومات على المراجع الاستعانة بخبير معلوماتي مما أدى إلى ظهور مراجع معلوماتي .

(5)- ترتيب الملفات: إن حجم المعلومات على اختلاف أنواعها التي تجمعها فرقة المراجعة في إطار أداء مهمتها كبير نبغي ترتيبه بطريقة منظمة وترتب المعلومات في ملفين دائم و جاري يختلف محتواها باختلاف أهدافها، ترتب الوثائق و تستعمل رموزا(الزمن الفعلي، أوراق التوظيف المالية و إيراداتها، الإقتراضات و فوائدها، المؤونات و مخصصاتها، استرجاعها، مع الإشارة إلى القوائم المالية الخاصة بها).

### المطلب الثالث: فروض التدقيق<sup>1</sup>

تعتبر الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم في أغلب المجالات، حيث يقوم التدقيق على جملة الفروض تتخذ الإطار النظري يمكن الرجوع إليه في عمليات التدقيق المختلفة، لذلك ستورد أهم الفروض التجريبية و التي يمكن للمؤسسة من خلالها مجابهة المشاكل التي قد تعترضها و كان لابد من إيجاد هذه الفروض لحلها و التي تتلاءم مع طبيعة التدقيق و نوعية المشاكل و يمكن حصر هذه الفروض فيما يلي:

#### أولا- قابلية البيانات المالية للفحص:

تتمحور المراجعة على فحص البيانات و المستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة كتقييم البيانات المحاسبية من جهة و مصداقية المعلومات من جهة أخرى، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ملائمة المعلومات أي ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين.
- قابلية الفحص و هذا يعني أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها لابد أن يصلوا إلى النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.
- عدم التحيز في التسجيل و يقصد به أن يكون المدقق عادلا عند تسجيله للحقائق.

<sup>1</sup> - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص:12-15

• القابلية للقياس الكمي وهذا ما يجب أن تتصف به المعلومات المحاسبية وتعني أنه يتم تحويلها إلى قيم كمية من خلال عمليات محاسبية وتعتبر النقود أكبر المقاييس الكمية شيوعاً في ذلك وليس المقياس الوحيد بين المدققين.

ثانياً- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:

حيث يقوم هذا الفرض على تبادل في المنافع بين المراجع والإدارة من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع، بغية لاتخاذ على أساسها قرارات صائبة والعطس كذلك بالنسبة إلى المراجع يمدّه بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي في محايد صائب على الواقع و حقيقية تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

ثالثاً- خلو القوائم وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية وتواطئية:

يشير هذا الفرض إلى مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقييده بمعايير المراجعة المتفق عليها.

رابعاً- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية للمؤسسة، يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات إن لم نقل حذفها نهائياً، كما يجعل المراجعة الاقتصادية وعملية تبنى المراجعة الاختيارية بدلا من التفصيلية.

خامساً- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المتفق عليها إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي<sup>1</sup>.

سادساً- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية، فإنه يفترض استمرار الوضع كذلك في المستقبل والعكس صحيح لذا بات على المراجع في الحالة العكسية بدل من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الإجراءات ونظام الرقابة المفروض في الفترات القادمة.

سابعاً- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع (مدقق) فقط:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 17

يقوم المراجع في هذا البند بعمله كمراجع للحسابات و ذلك وفق ما توضحه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة و المراجع على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة و على رأسها استقلالية المراجع في عمله ، نشير كذلك في إطار المراجعة الداخلية على أن يلتزم على أنها يلتزم المراجع بوظائفه المحددة و أن يسعى إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية.

### المبحث الثالث: معايير التدقيق

إن وجوب وجود معايير من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة من اجل أن يعمل الممارسون لها في إطار و يسرون على نهجها و لتدقيق الحسابات مجموعة من المعايير المتعارف عليها و هي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية و هي المعايير العامة ، معايير العمل الميداني و معايير إعداد التقرير.

### المطلب الأول: المعايير العامة

تهتم المعايير العامة للمراجعة بشخص مراجع الحسابات و ذلك لمحورية الدور الذي يلعبه هذا المراجع في عملية المراجعة فهو بلا شك يعتبر أهم مقومات الكيان المهني للمراجعة و تتمثل المعايير العامة للمراجعة فيما يلي:<sup>1</sup>

❖ معيار تأهيل المراجع.

❖ معيار استقلال المراجع.

❖ معيار العناية المهنية الملائمة للمراجع.

### الفرع الأول :معيار تأهيل المراجع (محافظ الحسابات)

يقضي المعيار الأول من المعايير العامة للمراجعة المتعلق بتأهيل المراجع بأنه " يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الغني و الخبرة كمراجع " و على الرغم من أن المعيار قد ركز مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمراجع إلا أنه يفترض أن هناك مطلباً أساسياً قبل ذلك و هو تأهيله العلمي و المهني و لذلك فإنه يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية و هي:

- التأهيل العلمي -

التعليم المستمر

- التأهيل المهني

تعريف محافظ الحسابات: عرف القانون التنفيذي رقم 91- 08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق ل 27 أبريل سنة 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد في مادته 27 ، أن محافظ الحسابات ما يلي: " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بحصة و انتظامية حسابات الشركة و الهيئات المنصوص عليها في مادته الأولى أعلاه بموجب أحكام التشريع المعمول به".

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص:24

الخصائص المهنية والمعنوية لمحافظ الحسابات وشروط الالتحاق بالمهنة :  
أولاً- التأهيل العلمي:

المؤهلات والتي يمكن ترجمتها بالتكوين النظري والتطبيقي حيث تشمل المعرفة في ثلاثة مجالات أساسية:

- ❖ معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة.
  - ❖ معارف في الاقتصاد العام والمؤسسات التي تساعد على فهم المؤسسة فهما جيدا ليس فقط من الناحية المحاسبية ولكن على مستوى أنظمتها وتنظيمها، مسيرتها ومحيطها الخارجي.
  - ❖ معارف الكافية في قانون الأعمال حتى يتف حدود مهنته ومسؤولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني والتشريعي للمؤسسة ومدى تأثيره على صحة وانتظامية القوائم المالية.
- ويعني هذا المعرفة المعمقة في القانون التجاري التشريعات، الضريبيين، القانون الجنائي المطبق على الأعمال التجارية ومعرفة القانون المدني.

ثانياً-التأهيل المهني : أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني للمراجع فإنه ينطوي على ضرورة تدريب المحاسب قبل ممارسته للمهنة ممارسة مستقلة تدريباً مهنياً فنياً كافياً حتى يمكنه الإلمام بأكبر قدر ممكن من مشاكل و متطلبات لممارسة المهنة وعلى الرغم من أن التأهيل المهني الفني للمراجع يهتم في المقام الأول بجوانب المحاسبة والمراجعة<sup>1</sup>.

فإن القائمين على تأهيل هذا المراجع في مكاتب المراجعة والمحاسبة يجب أن لا يتجاهلوا حاجته للتدريب في مجالات أخرى حتى يتم تأهيله بصورة جديّة فالتشغيل الإلكتروني للبيانات على سبيل المثال أصبح يمثل أحد المجالات التي يجب أن يلم بها مراجع الحسابات المالية جيداً وبصفة خاصة من الناحية التطبيقية.

ثالثاً-التعليم المستمر : أما بالنسبة للتعليم المستمر فيعني ضرورة التحاق المراجع بصورة اختيارية أو إجبارية ببعض برامج التعليم المستمر وذلك حتى يمكنه تحديث معرفته المهنية والعلمية من خلال تتبع كل ما يستجد من قضايا مهنية وفكرية فالتعليم المستمر يتيح للمراجع التعرف على أحدث الإصدارات المهنية الدولية والمحلية والتعرف على التطور الذي حدث في مجال القياس والإفصاح المحاسبي والتعرف على أحدث التشريعات المؤثرة على تنظيم وممارسة المهنة والتعرف على الطلب المستحدث على خدمات المراجعة ومدى الحاجة لتطوير المهنة حتى تواكب هذا الطلب المستحدث.

#### الفرع الثاني : معيار الاستقلال

يقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للمراجعة بأنه " في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع أو المراجعون على استقلال في الظاهر والواقع "ويرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل

<sup>1</sup> حسنين، عمر، 1999 م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية ص 15

بنزاهة و موضوعية و نزاهة المراجع تتطلب ترفعه على قبول أو السعي إلى أي منفعة يمكن أن تكون قيда على سلوكه و تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة أما موضوعية المراجع فتتطلب منه الفصل بين مصالحه الشخصية و متطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال انجازه لعملية المراجعة بجميع مراحلها و تتبع أهمية هذا المعيار من مدى الثقة و درجة الاعتماد على رأي المراجع الخارجي يتحدد بمدى استقلال و حياد المراجع في إبداء الرأي فالأطراف ذات المصالح و مستخدم القوائم المالية غالبا ما تكون مصالحهم متعارضة إلى حد كبير و من ثم فهي تحتاج إلى رأي فني محايد عن أحوال المالية للمشروع و من ثم يلجأ المراجع الخارجي باستمرار إلى تدعيم ذلك الاستقلال حتى لا يفقده مركزه أمام تلك الأطراف ذات المصلحة و لذلك يتعين المراجع أن يتعد عن تلك المواقف التي تشير الشكوك في درجة الحياد أو الاستقلال الواجب توافرها و من ثم التأثير على درجة الثقة و مدى الاعتماد على الرأي الذي يصدره.<sup>1</sup>

و قد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستعمال المراجع و قد حددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين:

**الاستقلال المادي :** بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمراجع أو احد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بمراجعة عملياتها و ذلك خلال الفترة التي تخضع للفحص و التي سيبدلي برأيه عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها و هذا بطبيعة الحال بخلاف أتعابه المتفق عليها و معنى ذلك أن المراجع الخارجي لن يكون ما المساهمين أو الشركاء في الشركة التي تراجع حساباتها أو أن يكون من بين العاملين فيها

**الاستقلال الذاتي أو الذهني :** بمعنى استقلال المراجع مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن التحقق من سلامة الدفاتر و دقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال و المركز المالي للمشروع و يمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من مظاهر عدم الضغط و من بينها إجراءات تعيين و عزل المراجع الخارجي و كيفية تحديد أتعابه و كل ذلك يهدف عدم استخدام تلك الجوانب كأدوات ضغط على المراجع (مراقب الحسابات) بما يضعف من معيار الاستقلال المطلوب

و من الملاحظ انه لكي تحافظ مهنة المحاسبة و المراجعة على دورها داخل المجتمع يجب أن تحقق الاستقلال الكامل للمراجع الخارجي بمجاله الأول و الثاني دون الفصل بينهما لان فقدان احدهما و لا شك يضعف أو قد يلغي المجال الثاني و من ثم الاستقلال ككل.

و من ناحية أخرى فلقد أمكن تحديد ثلاثة أبعاد لاستقلال المراجع وهي:

**أولا -الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة :** و يعني ذلك الحرية التي يتمتع بها المراجع عند إعداد برنامج المراجعة من ناحية تحديد خطوات العمل و حجم العمل المطلوب أدائه و ذلك في حدود الإطار العام للمهام المطلوبة و لا شك أن هذا البعد يتضمن عدم تدخل الإدارة في تعديل الإجراءات التي حددها المراجع أو التأثير على المراجع لفحص مجالات لم ترد بالبرنامج الموضوع

<sup>1</sup>-محمد سمير الصيان ، عبد الله هلال، الاسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره ،ص:73.

ثانيا-الاستقلال في مجال الفحص : و يعني ذلك بعد المراجع عن ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المجلات هو الأنشطة و السياسات و المفردات التي سوف تخضع لعملية الفحص و يتضمن ذلك عدة جوانب أهمها:

- 1- حق المراجع الكامل في الاطلاع و الفحص لجميع السجلات و دفاتر المكاتب و فروع الشركة وكذلك الحق في جمع المعلومات من أية مصادر
  - 2- التعاون المثمر و الفعال بين المراجع و بين العاملين بالشركة خلال عمليات و الفحص و أداء الاختبارات
  - 3- عدم تدخل الإدارة في محاولة تحديد المجالات و المفردات و المستندات التي تخضع للفحص أو محاولة قبول المراجع لبعض المفردات و المستندات دون مراجعة أو فحص
  - 4- البعد عن العلاقات الشخصية و خلق المصالح المتبادلة مما يؤثر على عمليات الفحص و إبداء الرأي
- ثالثا-الاستقلال في مجال إعداد التقرير : و يعني ذلك عدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية الختامية محل الدراسة و من ثمة يمكن أن تتضمن عدة جوانب أهمها:

- 1-عدم وجود أي تدخل و وصاية من الغير لتعديل أية حقائق في التقرير
  - 2-تجنب استبعاد بعض العناصر ذات الأهمية من التقرير الرسمي للمراجع و المرفق مع القوائم المالي على الرقم من وجودها في تقارير أخرى قد تكون غير رسمية
  - 3-تجنب استخدام العبارات و الألفاظ الغامضة أو التي تحمل أكثر من معنى سواء بقصد أو بدون قصد و ذلك عند إبداء الرأي أو ذكر التحفظات و التوصيات في تقرير المراجعة
  - 4-عدم وجود تدخل من أي طرف لكي يحدد المراجع محتويات التقرير سواء بصدد عرض الحقائق أو عند إبداء الرأي الفني عن القوائم المالية محل الدراسة
- و لقد أمكن للبعض تصوير العلاقة بين مجال الفحص و كيفية إعداد التقرير و من خلال القول " بأنه إذا أخبرتنا بما يجب أن تقوم به من فحص فسوف نخبرك بما يمكن أن تكتبه في تقريرنا و إذا أخبرتنا بماذا تريد أن نقوله في تقريرنا فسوف نخبرك بما يتعين علينا القيام به من فحص و اختبارات"

هذه التفسيرات و القواعد في جوهرها عبارة عن مجموعة من المحظورات التي يجب أن يتجنبها المراجع و هي تنطوي على<sup>1</sup>:

- علاقات مالية معينة.
- العلاقات التي ينظر فيها العامة للقائم بالمراجعة على أنه جزء من إدارة العميل أو أحد موظفيه و المعاملات المالية التي يحظر على المراجع القيام بها مع عميله يمكن تمييزها إلى علاقات مالية مباشرة و

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، مرجع سبق ذكره ص:32-33.

علاقات مالية غير مباشرة و تنطوي العلاقات المالية التي يجب أن يتجنبها مراجع الحسابات في علاقته مع عميله على ما يلي:

\* ملكية مراجع الحسابات لأي استثمارات كبيرة أو صغيرة القيمة في أسهم عملاءه أثناء فترة الارتباط المهني أو فترة إصدار الرأي في القوائم المالية

\* حصول مراجع الحسابات على قرض من المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها و يستثنى من ذلك القروض التي يحصل عليها مراجع الحسابات من عملاءه من المؤسسات المالية إذا كانت تتم في إطار " إجراءات الاقتراض العادية و دون تمييز له في معدل الفائدة أو مدة الإقراض أو قيمة القسط و فترة السماح و يستثنى من ذلك أيضا القروض قليلة القيمة و المضمونة بالكامل.

أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع الحسابات في علاقته بالعملاء فيمكن أن تنطوي على مايلي:

- وجود مصالح مالية كبيرة للمراجع الحسابات في إحدى الوحدات التي يديرها.
  - وجود دعاوي قضائية مرفوعة فعلا أو وجود تهديد برفعها بين العميل وللمراجع .
- أما فيما يتعلق في العلاقات التي يبدو فيها المراجع الحسابات كأنه جزء من إدارة العميل والتي يجب ان يتجنبها المراجع هي كالتالي:

- قبول المراجع كموظف لدى المنشأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- قيام أو الارتباط بأي خدمات حسابية أو ضريبية أو إدارية أو غيرها للمنشأة العميل.

#### المطلب الثاني: معيار العمل الميداني

يهتم المعيار الفحص الميداني بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عمليات المراجعة ومعايير الفحص الميداني مقارنة بالمعايير العامة للمراجعة تعتبر أكثر تحديا أو تشمل معايير على ثلاثة معايير وهي:<sup>1</sup>

- التخطيط السليم للعمل للإشراف على نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى إمكانية اعتماد على نظام الرقابة الداخلية.
- الحصول المراجع على الأدلة الكافية والملائمة.

ونظرا لأننا سوف نتناول هذه المعايير الثلاثة بالتفصيل في هذا المطلب فإننا سنتعرض لها هنا باختصار بهدف التعريف بالخطوط العريضة لها.

#### الفرع الأول: معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، مرجع سبق ذكره ص:36.

تنطوي عملية المراجعة بوصفها عملية منظمة على انجاز مهام معينة في توقيتات معينة و بواسطة أشخاص معينين و هو ما يتطلب التخطيط لها تخطيطاً سليماً و لذلك العيار الأول الفحص الميداني يقضي بأنه " يجب تخطيط العمل بدرجة كافية و يجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم " و يتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز الأنشطة الثلاثة التالية:

أولاً: اكتشاف بيئة المراجعة و وضع خطة العمل.

ثانياً: تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

ثالثاً: الإشراف الملائم على المساعدين و تقييم أدائهم.

الفرع الثاني: معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يقضي المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني بأنه " يجب دراسة و تقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها و لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة و التي سوف تحدد إطار المراجعة " و على ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه و مدى الإجراءات التي يجب إتباعها و طبيعته و مدى عمق أدلة المراجعة الواجب جمعها<sup>1</sup>.

و من المعروف عمل مراجع الحسابات فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيعتمد إلى حد كبير على الحكم و التقدير الشخصي لمراجع الحسابات و حتى يمكن ترشيد حكم مراجع الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة الاعتبارات التالية:

1/ الانطلاق من برنامج مبدئي للمراجعة يعكس أعمال المراجعة التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام امثل للرقابة الداخلية و من خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل المراجعة يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة و التي على ضوءها يتم تعديل برنامج المراجعة المبدئي.

2/ بفضل انجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق من عمل من المراجعين و بصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشأة العميل، ذلك انطلاقاً من حكم المجموع أفضل من حكم الفرد و يجب في هذا الحالة توحيد الأساليب و المعايير المستخدمة في الحكم على مدى جودة نظام الرقابة الداخلية.

3/ بفضل قيام المراجعين الذين يكونون فريق العمل بفحص أحكام بعضهم البعض و ذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم.

- قد أثار تطبيق هذا المعيار جدلاً حول مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن إعداد التقرير نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى منشأة العميل و في هذا المجال أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المعيار رقم 20 والذي وجه فيه نظر مراجع الحسابات إلى أهمية إعداد تقرير يقدم إلى لجنة المراجعة بمنشأة العميل أو مجلس الإدارة أو بعض المنظمات الحكومية حينما يتطلب الأمر هذا و يجري العمل في الولايات المتحدة الأمريكية على أن

<sup>1</sup> حسين، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكلي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص 41

يشير مراجع الحسابات في تقريره بالنسبة إلى البنوك إلى مدى قوة نظام الرقابة الداخلية و من ناحية أخرى تتطلب لجنة البورصة و المبادلات الأمريكية إبلاغها بأي قصور في نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة

كما تتطلب بعض الجهات الحكومية الأمريكية ذلك أيضا.

### الفرع الثالث : معيار حصول المراجع على الأدلة الكافية و الملائمة

يقضي المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني بأنه " يجب الحصول على أدلة كافية و ملائمة من خلال الفحص و الملاحظة و الاستعلام و المصادقات لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضع الفحص ، دليل المراجعة عبارة عن معلومات يتم الحصول عليها عن طريق الفحص و الملاحظة و الاستعلام و المصادقات لتوفير قرينة على سلامة (أو عدم سلامة) التصرفات و الإجراءات بنشأة العميل و ذلك بهدف تكوين أساس معقول لإبداء الرأي المهني في مدى صدق و سلامة القوائم المالية محل الفحص و يمكن إلى حد ما النظر إلى المراجعة على أنها عملية منظمة و متكاملة لتجميع الأدلة.

يعتبر من قبيل تجميع أدلة المراجعة ذلك الفحص و التقييم الذي يجريه مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية بمنشأة العميل للتأكد من إمكانية الاعتماد عليه و لكن مراجع الحسابات لا يمكنه الاعتماد فقط على نتيجة الفحص الذي يجريه في هذه الحالة فنظام الرقابة الداخلية قد يكون مثاليا من ناحية التصميم ولكنه غير منفذ بصورة كاملة في الواقع ، و هو ما يجعل النتائج التي تظهرها عملية فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية قرينة للإثبات العكسي و لذلك فانه يجب تدعيم هذه النتائج بمزيد من الأدلة التي يتم الحصول عليها من بعض إجراءات المراجعة الأخرى<sup>1</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك مستويات متعددة لكفاية الأدلة و قد يضطر مراجع الحسابات في بعض الأحيان إلى الأخذ ببعض الأدلة التي تعتبر بالنسبة لأدلة أخرى غير كافية فعلى سبيل المثال بالنسبة للتحقق من أرصدة العملاء يمكن اعتبار الرصيد الدفترى لحساباتهم بدفاتر المنشأة دليلا كافيا في حالة عدم وجود رد من العملاء على المصادقات التي أرسلت لهم من قبل مراجع الحسابات و ذلك على الرغم من كون هذه الأرصدة الدفترية اقل كفاية من المصادقات.

يجب على المراجع عند قيامه بجمع الأدلة الملائمة و الكافية أن يأخذ في حساباته بعض القيود التي يمكن أن تؤثر على اختياره و تقييمه لهذه الأدلة و ذلك مثل قيود الوقت و الجهد و التكلفة اللازمة لتجميع الأدلة الملائمة و الكافية و كذلك الأهمية النسبية للعملية أو العنصر الذي يتم بشأنه تجميع الأدلة كما يجب على المراجع أيضا أن يزيد من مستوى ثقة في الأدلة و كذلك من خلال التركيز على صدق مصدر الدليل و خبرته فتحديد مدى ملائمة الدليل و كفايته تعتبر في النهاية مسألة حكم شخصي من قبل المراجع.

<sup>1</sup> المرجع السابق ص 26

## خلاصة الفصل :

بناء على ما سبق حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق و ذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل و هي بمثابة الدعائم لعملية التدقيق المحاسبي و مراجعة القوائم المالية و التي من شأنها أن تستجيب للمعايير المتعارف عليها و تحقيق للأهداف المرسومة من طرف المراجع من جهة والأهداف العامة للتدقيق من جهة ثانية و لقد أصبح التدقيق يحظى بأهمية بالغة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية و لذلك يجب على المراجع أن يتبع قواعد و خطوات ممارسة مهنة المراجعة و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

## القواعد العامة لمهمة

### المراجعة

تمهيد

إن استمرار ونجاح أي مؤسسة اقتصادية مرتبط بمدى تحقيقها وكفاءتها في تنفيذ سياستها ولأجل تجنب أي انحراف تلجأ إلى طرق محايدة لتقويمه ويتبع المراجع خطوات منتظمة من أجل إبدائه رأيه الفني المحايد بكل نزاهة واستقلالية انطلاقاً من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية التي كانت لزيادة الاهتمام بها ما يبررها واعتماداً على مجموعة من الأدلة والقرائن حيث أن نظام الرقابة الداخلية والأدلة تجسد المعيار الثالث والثاني من معايير العمل الميداني.

تعتبر الرقابة الداخلية صمام الأمان لأي مؤسسة من أجل المحافظة على أملاكها من أي إتلاف أو سوء استعمال وخاصة في ظل اتساع فروع الشركات الموزعة إقليمياً والتي بواسطتها يتم اكتشاف مواطن القوة والضعف والإختلالات والانحرافات والأخطاء والغش.

### المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أنشطة المؤسسات وانتشار فروعها جغرافيا وتنوع العمليات المنجزة أدى إلى ضرورة تفويض السلطات وحتى تستطيع التنسيق بين مختلف هذه الفروع من أجل تنفيذ السياسات المسطرة كان من الضروري الاعتماد على نظام رقابة داخلية فعال وقد شملت الدراسة لهذا النظام ما يلي:

- مفهوم نظام الرقابة الداخلية، أهدافها وأهميتها وأنواعها

- مقومات نظام الرقابة الداخلية

- تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يتمكن من فهم نظام الرقابة الداخلية لابد من تناول مفهومها وأهدافها وأنواعها وأهميتها

### المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

#### الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تتعدد مفاهيم نظام الرقابة الداخلية وسنستعرض من بين هذه التعاريف ما يلي:

**التعريف الأول:** عرفت الرقابة الداخلية طبقا لنشرة معايير المراجعة بأنها عبارة عن " خطة تنظيمية لكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المنشأة بهدف حماية أصولها والتأكد من دقة وإمكانية الثقة والاعتماد على بياناتها وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** عرف المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها "الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول، اختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها، تنمية كفاءة العمل وتشجيع إتباع السياسات الموضوعية"<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** اصدر معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا تعريفا للرقابة الداخلية كالتالي: "تشير المراقبة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مراقبة مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية على:

أولا: نظام الضبط الداخلي.

ثانيا: نظام المراجعة الداخلية.

ثالثا: رقابة الموازنة.

رابعا: وسائل أخرى كالتكاليف المعيارية والتقارير الدورية.

<sup>1</sup>- أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القانونيون، القاهرة، 2001، ص2

<sup>2</sup>- إدريس عبد السلام اشتوي، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص52

تعريف شامل: من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف واضح مبسط للرقابة الداخلية والمتمثل في "هي عبارة عن خطة تنظيمية للوسائل والطرق والإجراءات التي وضعتها المؤسسة والتي تتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة بقصد ضمان سير الحسن للعمل داخلها " من التعاريف السابقة نستنتج أهداف الرقابة الداخلية وتشمل الآتي<sup>1</sup>:  
أولاً: حماية أصول الشبكة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال.  
ثانياً: ضمان الدقة الحسابية للبيانات والسجلات المحاسبية وذلك لإمكان الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار أو رسم أي خطة مستقبلية.

ثالثاً: رفع مستوى كفاءة العمل.

رابعاً: تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.

### الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

بناء على ما ذكر فيمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية<sup>2</sup>:

أولاً- الرقابة الإدارية: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية وتحقيق ذلك يعتمد على السجلات الإحصائية ودراسة الزمن والحركة وتقارير الآداب والتقارير باستخدام الخرائط التنظيمية.

ثانياً- الرقابة المحاسبية: تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها.

ثالثاً- الضبط الداخلي: تشمل جميع الوسائل، التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الغش والاختلاس وتحقيق ذلك يعتمد على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

### الفرع الثالث: أهمية الرقابة الداخلية

لقد أصبحت الرقابة الداخلية ضرورة حتمية يجب على المؤسسات الاقتصادية تطبيقها وذلك لضمان كفاءة الأداء في تنفيذ السياسات المرسومة والأهداف المسطرة وهذا عن طريق السير الجيد لأنشطتها عبر مختلف الفروع ومن أهم العوامل التي ساعدت على تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية ما يلي:

<sup>1</sup>- خالد راغب خطيب، خليل محمود الرفاعي، أصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات، مرجع سابق ذكره، ص195

<sup>2</sup>- إدريس عبد السلام اشتوي، مراجعة المعايير والإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص52

أولاً- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها:

إن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل: الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.

ثانياً- اضطراب الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع:

وهذا واضح تماماً في الشركات المساهمة حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم ولذلك نراهم (ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين) يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة) ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات الشركة المختلفة، ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل بها لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

ثالثاً- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات<sup>1</sup>

رابعاً- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع: على الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم

حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها

خامساً- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفايات العلمية وما شابه، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

سادساً- تطور إجراءات التدقيق: فلقد تطورت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى اختبارية على أسلوب

العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجة وكمية اختباراته على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المشروع المعني كل هذه العوامل أدت إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها مفهوماً وأسلوباً وإجراءات.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 53

المطلب الثاني: مقومات الرقابة الداخلية

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمؤسسة يسمح بإعطاء معلومات ذات مصداقية حول الوضعية الحالية والحقيقية للمؤسسة هذا من جهة وتحقيق الأهداف من قبل الإدارة مع الكفاءة في التنفيذ من جهة ثانية، فهي بمثابة الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسة ولهذا يجب أن تتوفر على مجموعة من المقومات (مكونات) تجعلها تتصف بالقوة، الفعالية والمصداقية.

إن الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى وذلك باختلاف حجم المؤسسة، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابة داخلية جيد وهي<sup>1</sup>:

أولاً: المحيط الرقابي ثانياً: نظام محاسبي ثالثاً: إجراءات رقابية

أولاً- المحيط الرقابي: المحيط الرقابي يعني وجهة نظر وفهم الإدارة العليا ورؤساء الأقسام لنظام الرقابة الداخلية وأهميتها للمؤسسة ويشمل الأسس التالية:

1- هيكل تنظيمي وهو إطار لتقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تخطي أي شخص لواجباته، وأن هذه الواجبات تم انجازها وحسب السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة لأجل الوصول إلى الكفاءة في التشغيل والمحافظة على الموجودات وتوفير معلومات مالية يعتمد عليها وذلك من خلال فصل المسؤوليات الرئيسية التالية:

- تخويل التعامل من قبل سلطة مخولة.

- القيد في السجلات.

- الاحتفاظ بالموجودات.

2- وجود قسم للتدقيق الداخلي وظيفته الأساسية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودرجة كفاءة كل مستوى أو قسم من الأقسام وتقديم تقارير بشأنها للإدارة العليا أو إلى لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية ينشأ داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة في جميع مستوياتها لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها وذلك من خلال التحليل، التقييم، الاستشارات، الدراسات والاقتراحات

إن قسم التدقيق الداخلي هو (صمام الأمان) للإدارة العليا للتأكد من أن السياسات والإجراءات

الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة صحيحة، كما وأن استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة التنفيذية توفر حرية أكثر للقيام بواجباته وبدون خوف، ولهذا يجب أن يكون المدقق مرتبطاً بها على مستوى في الهيكل التنظيمي أو مع لجنة التدقيق.

<sup>1</sup> - هادي التميمي، مدخل إلى تدقيق - الناحية النظرية والعلمية، دار وائل، عمان 2004، ص 82-88

ثانيا- نظام محاسبي: النظام المحاسبي يتكون من السياسات والإجراءات الموضوعية من قبل الإدارة لتعيين، جمع، تحليل، تصنيف، قيد والتقرير حول أنشطة المؤسسة، ولهذا لا يمكن أن يكون هنالك نظام رقابة داخلية جيد بدون وجود نظام محاسبي جيد والنظام المحاسبي الجيد يشمل:

- 1- أدلة ومستندات كأساس للقيد من السجلات
  - 2- هيكل تنظيمي لقسم المحاسبة ودليل الحسابات مبوفا حسب الأقسام والمستويات المختلفة
  - 3- مسؤوليات كل موظف من الموظفين
  - 4- كتاب (دليل) يبين إجراءات وسياسات المؤسسة ومساقات عمليات النشاط
  - 5- موازنات تقديرية وإجراءات المقارنة ما بين ما تم انجازه فعليا مع الموازنات التقديرية ومن هذه الموازنات، موازنات البيع، الإنتاج، مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية، الموازنة الرأسمالية، موازنة التدفقات النقدية وكذا موازنة الأرباح والخسائر والميزانية العامة.
- ثالثا- إجراءات رقابية: بالإضافة إلى المحيط الرقابي والنظام المحاسبي، على الإدارة عمل إجراءات رقابية على النشاط (العمليات) وتتكون الإجراءات الرقابية من الخطوات والسياسات التي يجب إتباعها للتأكد من ضمان العمليات ومن خلال:

- 1- الفصل بين الواجبات وذلك بعدم السماح لأي شخص من القيام بأي عملية من أولها لآخرها ويجب الفصل بين التحويل، القيد والاحتفاظ، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية نظام الرقابة الداخلية.
- 2- لتدقيق على الأنشطة والتأكد من قيد القيم (المبالغ) الحقيقية في السجلات.
- 3- المحافظة على الموجودات والسجلات وعدم السماح للوصول إليها إلا بتحويل من جهة مسؤولة وعمل جرد دوري للموجودات ومقارنة نتيجة الجرد مع ما هو مسجل في الدفاتر والاستفسارات عن أية اختلافات.
- 4- وجود تحويل من جهة مسؤولة بشأن جميع التعاملات (النشاط)<sup>1</sup>.
- 5- أدلة كافية لتأييد وتأكيد العمليات المقيدة في السجلات.

و في سنة 1922 فان لجنة مساعدة المؤسسات الأمريكية ذكرت أن مكونات الرقابة الداخلية والمتراطة والمتداخلة مع بعضها تتكون من التالي:

أولا: المحيط الرقابي ويتكون من:

- الكرامة والقيم الأخلاقية.
- الالتزام بالمقدرة الفينة والجدارة.
- لجنة التدقيق.

<sup>1</sup> حنان، رضوان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى 38

- فلسفة ونوعية الإدارة.
- هيكل تنظيمي.
- توزيع المسؤوليات والواجبات.
- سياسات وإجراءات التوظيف.

ثانيا: تحديد المخاطر

ثالثا: المعلومات وخطوط الاتصال

رابعا: السيطرة على النشاط

ثانيا: المعلومات وخطوط الاتصال والتي لها علاقة مع أغراض التقارير المالية: وتشمل النظام المحاسبي وطرق التسجيل لمعرفة جمع وتحليل وتصنيف التقرير حول الأنشطة الاقتصادية (المعاملات) ومسؤولية الحفاظ على الموجودات وتسجيل الالتزامات.

ثالثا: السيطرة على الأنشطة: وتشمل السياسات والإجراءات لأجل مساعدة الإدارة في التأكد من أن التعليمات والسياسات قد طبقت حسب ما يجب - كذلك وتشمل السيطرة على الأمور التي تتعلق بالبيانات المالية وعلى سبيل المثال الرقابة على تشغيل المعلومات والتي تشمل الرقابة العامة والرقابة على التشغيل أو التطبيق ووجود سجلات ومستندات تفي بالغرض ووجود تدقيق أو رقابة مستقلة وكذلك الفصل بين الوظائف والجرد الفعلي.

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر الخطوة الأولى في عملية المراجعة فمن خلالها يحدد للمراجع مدى الفحص وحجم الاختبارات التي يجب أن يقوم بها ولأجل دراسة وفهم الرقابة الداخلية فعلى المدقق إتباع الخطوات التالية:

- فهم نظام الرقابة الداخلية وإذا كان هذا النظام يعمل حسب ما خطط له.
- التوثيق في أوراق العمل هيكل النظام الرقابي.
- تقرير (تحديد) مستوى مخاطر الرقابة المتوقعة من قبل المدقق أي تحديد الحد الأعلى المقبول من قبله.<sup>1</sup>
- عمل اختبار (فحص) لنظام الرقابة الداخلية وإعادة تحديد مستوى مخاطر الرقابة.
- تصميم التدقيق التفصيلي (برنامج المراجعة)

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 40

كما يقتضي المعيار الثاني من معايير العمل الميداني<sup>1</sup>:

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكن الاعتماد عليه ونطاق وأنواع الاختبارات الأساسية للمراجعة "من ثمة يمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية من تحديد نظام المراجع

كما أنه يساعد على إبراز مواطن الضعف فيه وتقديم النصح والإرشاد لإدارة المنشأة للتغلب على هذه المواطن رغما عن أن الأساليب المتبعة في دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية قد تختلف من مراجع إلى آخر إلا أن هناك عدة وسائل ترتبط والإجراءات العامة التي يتبعها مدقي الحسابات في هذا الشأن تتضمن تلك الأساليب التي تساعد المراجع التعرف على نظام الرقابة الداخلية وفهم مكوناته ما يلي:

أولاً- الفحص والتقييم النظري لنظام الرقابة الداخلية: يتضمن الفحص والتقييم النظري، عملية الفحص والتقييم وكذلك الفحص والتقييم التفصيلي لنظام الرقابة الداخلية

ثانياً- الفحص والتقييم العملي لنظام الرقابة الداخلية: حيث أن مجرد وجود نظام الرقابة في أي شركة لا يعني بالضرورة انه تطبيق فعلا في العمليات والأنشطة المختلفة، ولذلك بئار تساءل هام وهو مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة ؟ وللإجابة على هذا السؤال يتم إجراء اختبارات الالتزام قبل البدء في عملية التقييم سواء النظري أو العملي يجب على المراجع الاختيار بين عدة طرق وتوقف عمليا على طبيعة وحجم أداء الشركة ونشاطها:

أولاً/ الدورات: أي تقسيم أنشطة المنشأة إلى مجموعات يطلق على كل منها دورة والتي يدورها تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة، وقد أشار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى التجميع التالي للعمليات والحسابات التي تربطها علاقة وطيدة تسهلا لعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

- دورة الإيرادات
- دورة النفقات
- دورة الإنتاج
- دورة التمويل
- دورة التقارير المالية المنشورة

ثانيا / وحدات النشاط: هي عبارة عن تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام المنشأة مع بعضها البعض حيث تتخذ كأساس لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتلك الأنشطة أو الوظائف وظيفية وقسم المشتريات، المخازن، الإنتاج، المبيعات، الشؤون الإدارية والمالية.

ثالثاً/ بنود القوائم المالية: حيث يمكن في بعض الأحيان أن يقوم المراجع بدراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلي بكل بند من بنود قائمة المركز المالي أو قائمة نتيجة الأعمال على حدة، مثال ذلك تقييم إجراءات الرقابة الداخلية للأصول الثابتة أو الأصول المتداولة بتصنيفاتها المختلفة.

<sup>1</sup>- أمين أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 11- 2

مجمل القول تتمثل إجراء دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

أولاً: الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

ثانياً: التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

ثالثاً: الميزانية والتقييم التفضيلي لنظام الرقابة الداخلية

رابعاً: اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق النظام

أولاً- الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية: يفرض فهم المراجع مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على عملية المراجعة يتعين عليه تجزئة النظام الرقابي إلى عدد من النظم الفرعية ثم يقوم بدراسة كل منها تفصيلاً، تأسيساً على هذا الأسلوب يمكنه وضع مجموعة من إجراءات المراجعة لكل من تلك النظم الفرعية، وأهم هذه النظم الفرعية بوجه عام من نظام الإيرادات، نظام التكاليف المباشرة (تكلفة المبيعات) نظام الأجور، نظام الاستثمارات، نظام الأصول الثابتة، نظام الحصول على أصول وإعادة سدادها وعادة ما يقوم المراجع بدراسة وتقييم كل من إجراء نظام الرقابة الداخلية على حدى حيث يتم أولاً عمل فحص مبدئي لكل جزء للتحقق من أن الشركة لديها أساليب رقابة داخلية يمكن أن يعتمد المراجع عليها في أداء وظيفته.

ثانياً- التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية: يمكن للمراجع أن يفهم ويلم بالبيئة الرقابية وتدقيق العمليات بالشركة مبدئياً عن طريق الاعتماد على:- الخبرة السابقة للمراجع

1- فحص أوراق المراجعة للأعوام الماضية

2- عمل استفسارات أو مراقبة للعمليات

3- الاطلاع على الخريطة التنظيمية للشركة أو دليل الإجراءات بالشركة محل المراجعة (يقوم المراجع بفحص دليل الإجراءات للتعرف على تدفق العمليات ومسؤوليات كل شخص بحيازة الأصول وتنفيذ العمليات وإمسك السجلات كما أنه عن طريق دراسة الخطة التنظيمية يمكن للمراجع اكتشاف ما إذا كان المناخ الرقابي السائد بالمنشأة يسمح بفصل مسؤوليات الموظفين بالشركة ومن ثم يمكن أن يطمئن إلى سلامة فصل الاختصاصات والمسؤوليات بالمنشأة) فإذا ما قرر المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بعد الانتهاء من الفحص المبدئي فسوف يقوم بدراسة وتقييم النظام تفصيلاً.

ثالثاً- الدراسة والتقييم التفصيلي لنظام الرقابة الداخلية: بعد الفحص والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية، يركز المراجع على الأساليب الرقابية التي تهدف إلى منع حدوث الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها وفي سبيل ذلك يمكن الاعتماد على عدد من الأساليب أهمها:

أولاً: قائمة الاستقصاء. ثانياً: خرائط التدفق.

ثالثاً: التقرير الوصفي. رابعاً: الملخص التذكيري.

1- قائمة الاستقصاء: يعتمد المراجع على استخدام مدخل الاستقصاءات ( وهو عبارة عن التحري أو التقصي بطريقة أو بأخرى عن القواعد والإجراءات المتبعة فعلا في تنفيذ عمليات المشروع بغرض توثيق إجابات العميل على الاستفسارات التي يوجهها للعاملين عن وسائل الرقابة الداخلية للمنشأة ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بحيث تشير الإجابة بنعم إلى مواطن قوة النظام وكلمة لا إلى مواطن ضعفه، من ثمة يسهل على المراجع اكتشاف مواطن الضعف من خلال فحص الاستفسارات المقابلة للإجابة بالنفي وينتقد استخدام هذا الأسلوب للأسباب التالية:

- احتمال نقل الإجابات عن قائمة الاستقصاء عن السنة الماضية كإجابات لها عن العام الحالي تحت المراجعة.

- وضع الإجابة بنعم أو لا بصورة روتينية بدون دراسة حقيقية للمشاكل التي تبرزها هذه الأسئلة

- معاملة الأسئلة الواردة في القائمة كنهاية بدلا من اعتبارها وسيلة للتصحيح

يوضح الجدول رقم (04): قائمة الاستقصاء عن الرقابة الداخلية للمشتريات وحسابات الدائنين وأوراق الدفع

اسم الشركة .....

الفرع:.....

الذمة:.....

مكتب:.....

الإجابة			الأسئلة	
لا - نطاق بسيط (1) جسيم (2)			لا ينطبق	نعم
ملاحظات	(2)	(1)		
				<p>1- هل الشخص أو الإدارة مسؤولة عن الإعتمادات مستندات الدفع مستقلة عن: أ- الأشخاص الآخرون الذين طلبوا المصروف ب- أمين الخزينة أو مسؤولين عن توقيع الشيك لجميع المشتريات(على الأقل ما يزيد على مبلغ صغير)</p> <p>2- هل تحرر محاضر الاستلام مكتوبة لجميع المواد والبضاعة المستلمة؟</p> <p>3- هل محاضر الاستلام تحت الرقابة عن طريق ترقيمها المتسلسل؟</p> <p>4- هل تعد أرصدة شهرية على الأقل لدفاتر أستاذ الدائنين</p>

					وتقارن بحساب مراقبة الدائنين؟ 5- هل تقارن الكشوف حسابات الواردة من الدائنين مع حساب الدائنين؟ 6- هل تعامل المبالغ المدفوعة مقدما للدائنين كحسابات مدينة؟ 7- في حالة الاتفاق على إرسال بضاعة مباشرة إلى العميل وهل للإجراءات المتبعة تضمن أن فاتورة البيع أرسلت لهذا العميل؟
					8- هل مردودات المشتريات تراقب بصورة تضمن تحميل البائع بقيمتها؟ 9- هل هناك سجل للأوامر الشراء المنفذة وكذلك التي لا تزال مفتوحة ؟ 10- هل سجل أوراق الدفع مناسب لكي يسمح: أ- ترصيد التفاصيل ومقارنتها بحساب المراقبة ؟ ب- احتساب الفائدة المستحقة الدفع ج- هل يتطلب الأمر توقيع واحد على الأقل من مدير مسؤول عن أوراق الدفع؟

إعداد:..... التوقيع:..... التاريخ:.....

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 17

2- خرائط التدفق للرقابة الداخلية: تساعد خرائط التدفق على فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، وتعتبر خريطة التدفق مجرد تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل، والذي من خلاله يمكن للمراجع فهم النظام بشكل جيد لتحديد مواطن قوة وضعف هذا النظام في ضوء أنواع الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها وما إذا كان من الممكن اكتشافها أو تفاديها عن طريق النظام<sup>1</sup>.  
وفيما يلي الخطوات اللازمة لإعداد خريطة التدفق:

<sup>1</sup> حواس صالح، التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-

أ- التعرف على المستندات ونمط تدفقها خلال مراحل استخدامها ومعالجتها.  
 ب- إعداد وصف مبدئي للنظام في ضوء الدراسة التي عملها المراجع في الخطوة السابقة  
 ج- إعداد خريطة التدفق النظام حيث تتكون من عدة أعمدة يمثل كل منها الوظيفة أو القسم أو الموظف بالإضافة إلى الأعباء التي يقوم بها كل منها والمستندات التي يقوم بإعدادها أو تداولها واتجاه تدفق هذه المستندات بذلك تكون خريطة التدفق وسيلة للإلمام بكافة إجراءات وعمليات نظام الرقابة الداخلية وتوضيح الوظائف والأقسام المسؤولة عن أداء كل إجراء أو عملية ولا تكتمل عملية فحص لنظام الرقابة الداخلية بدون تحليل المراجع لكافة جوانبه سواء كانت جوانب قوة أو ضعف ثم يقوم بإعداد تقريره عن النتائج المبدئية عن النظام وحفظه في ملف أوراق المراجعة ويؤخذ على أسلوب خرائط التدفق:  
 - أنه يقتضي مهارة وخبرة ووقت كبير في إعدادها.

- عدم إبراز كافة التفاصيل الخاصة بالعملية من خلال الأشكال والرموز المستخدمة بها ولا شك في أن هذا الأسلوب يعطي صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية للقارئ الذي يمتاز بالخبرة حيث يمكنه الربط بين الإجراءات والمسؤوليات بالإضافة إلى تتابع تلك الإجراءات ونشأة المستندات ومسارها وأماكن الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية.

3- التقرير الوصفي: يعتمد هذا الأسلوب على قيام المراجع بوضع تقرير يصف النواحي المتكاملة للرقابة الداخلية حيث يتضمن شرحاً تفصيلياً لتدفق العمليات والسجلات الموجودة بالمنشأة وكيفية تقييم المسؤوليات والاختصاصات فذلك الوصف الكتابي يصف ويوضح الإجراءات التي تتبع في أداء كل عملية من العمليات التي تقوم بها المنشأة في شكل خطوات متتابعة ومتكاملة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الدورة المستندية والمحاسبية التي تمر بها كافة هذه العمليات يتميز هذا الأسلوب بوجه عام في التغلب على الانتقاد الذي يمكن توجيهه إلى طريقة الاستقصاء، حيث يلاحظ أن الإجابة بنعم أو بلا قد تم استبعادها غير أنه يعاب على هذه الطريقة بأن هناك صعوبة في تتبع الوصف المطول للإجراءات المتبعة في أداء كل عملية الأمر الذي يجعلها تتلاءم مع ظروف المنشآت صغيرة الحجم<sup>1</sup>.

4- الملخص التذكيري: يشمل ذلك الملخص -الذي يتم إعداده بمعرفة المراجع- على بيان تفصيلي للإجراءات والوسائل التي تتميز بها أي نظام للرقابة الداخلية كوسيلة استرشادية لمساعدة المراجع عند تقييمه للرقابة الداخلية في الشركة لذلك يعتبر الملخص التذكيري بمثابة إطار عام يجري في نطاق عملية الرقابة دون تحديد تحريات أو أسئلة معينة يجري في نطاقها ذلك الفحص، حيث يقتصر عليها ومن ثم فهو لا يغفل عن أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية غير أنه يعاب على ذلك الأسلوب أنه لا ينتج عنه تسجيل كتابي لنتائج الفحص،

<sup>1</sup> الدهراوي، كمال، محمد، سمير، 2002 م، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ص 43

كما أنه لا يحقق التنسيق والتوجيه في إجراءات فحص الرقابة، حيث يتسنى للمراجع حرية اختيار إجراءات الفحص الملائمة.

5- اختبارات الالتزام لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية: بعد الانتهاء من الدراسة والتقييم المبدئي وتوثيق نظام الرقابة الداخلية واقتناع لمراجع بكفاية مواطن قوة النظام يتم أداء اختبارات الالتزام، حيث تصمم بهدف التأكد من وجود مواطن قوة النظام فعلا وأن العميل يتبع تعليمات وإجراءات وسياسات النظام الموجودة في دليل الإجراءات، وتساعد تلك الاختبارات المراجع في اتخاذ قراره النهائي بخصوص مدة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

يتمثل الغرض من اختبارات الالتزام هو الحصول على تأكيد معقول بأن إجراءات الرقابة الداخلية تطبق كما وضعت وأنها تعمل بفاعلية وتضمن اختبارات الالتزام أساليب اختبار متعددة أهمها الاستفسار والملاحظة وفحص المستندات وإعادة أداء الرقابة الداخلية<sup>1</sup>.

توجد ثلاثة استنتاجات تنتج من مرحلي الفحص المبدئي للنظام واختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات هي:

أ- سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية وإتباع المنشأة لإجراءاته وتعليماته وفي هذه الحالة يحتاج المراجع أن يقوم بإجراء عدد محدود من الاختبارات الأساسية للمراجعة على العمليات وأرصدة القوائم المالية لتأييد رأيه عن هذه القوائم.

ب- عدم سلامة وصحة تطبيق النظام والالتزام بإجراءاته وتعليماته -بافتراض أن النظام كان جيدا في ضوء الفحص المبدئي للمراجع الأمر الذي يدعو المراجع أن يستفسر عن ما إذا كان عدم الالتزام بتطبيق الإجراءات قد أدى إلى حدوث أخطاء جوهرية في التقارير المالية وفي ظل ذلك الاحتمال فإنه يجب على المراجع أن يزيد من حجم الاختبارات الأساسية لتعويض الضعف في تطبيق النظام.

ج- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عدم التزام العميل بإجراءات أو تعليمات الرقابة الواردة بذلك النظام؛ هنا يكون من الضرورة أن يقوم المراجع بالانسحاب من مهمة المراجعة أو اقتناعه عن إبداء رأيه في القوائم المالية.

د- إعداد تقرير عن نظام الرقابة الداخلية إذ من الضروري أن يقوم المراجع بإبلاغ الإدارة بنقاط ضعف النظام في صورة تقرير مكتوب وموجه للإدارة، ولم تشر معايير المراجعة إلى ضرورة قيام المراجع بإبلاغ الإدارة بمقترحاته بتحسين هذا النظام

ففي ضوء الفحص والتقييم النظري(عن طريق استخدام قائمة الاستبيان أو الاستقصاء أو الاستبيان

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 45

وخرائط التدفق...الخ) وفي ضوء نتائج التقييم العملي ( اختبارات، التزام بالنظام) يقوم المراجع بإعداد تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية يوضح فيه كافة نواحي الضعف مع توضيح الإرشادات التي من شأنها تلافي هذا العيب

و كنتيجة نهائية لتقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجعة في ضوء التقييم وفي هذا الإطار يمكن إضافة أو ذكر بعض النقاط التي تشير وتدل على القصور في نظام الرقابة الداخلية، إذ أن الرقابة الداخلية توفر ضمان معقول من أن أغراض الإدارة قد تم الوصول إليها ولكن أي نظام للرقابة الداخلية ربما لا يعمل بصورة مرضية لأسباب عدة ومن هذه الأسباب.

- إمكانية الخطأ الإنساني الناتج من عدم الانتباه، غياب الذهن، الخطأ في التقدير أو إساءة فهم المعلومات.
- احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق مع الجهات من خارج المؤسسة ومع الموظفين من داخل المؤسسة.
- إمكانية أن شخصا مسؤولا أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطاتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية<sup>1</sup>.

#### المبحث الثاني: الأخطاء والغش

إن حدوث الأخطاء والغش بالقوائم المالية أمر محتمل ووارد بالقوائم المالية وذلك لتعدد عمليات المؤسسة من ترحيل وترصيد... الخ، هذا فيما يتعلق بالخطأ أما الغش فهو يسبق القصد والنية وهذا ما سنوضحه لاحقا.

#### المطلب الأول: تعريف الخطأ، أسبابه وأنواعه

غالبا ما تحدث الأخطاء بالسجلات والمستندات المحاسبية وذلك لعدة أسباب وإن تعددت أنواعها.

#### الفرع الأول: تعريف الخطأ وأسبابه

وردت عدة تعاريف للخطأ ومن بينها:

**التعريف الأول:** إن الخطأ هو تعديل أو تغيير أو عدم إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو أخطاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع فإذا اقترن التعديل أو التغيير أو الحذف بحسن نية القائمين سمي ذلك (خطأ محاسبيا)، أما إذا اقترن بسوء نية القائمين بن اعتبر نوعا من الأخطاء<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** هي عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو أقساط عملية

<sup>1</sup>- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص88

<sup>2</sup>- خالد الراغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص33

بأكملها بحسن نية أي عن غير قصد، إن هذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقاً من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملائمتها لاتخاذ القرارات المناسبة<sup>1</sup> وعود وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية إلى سببين رئيسيين هما:<sup>2</sup>

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الإتباع في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة

- السهو أو عدم العناية أي الإهمال والتقصير من موظفي قسم المحاسبة في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم وبالإضافة إلى هذين السببين الرئيسيين، هناك عدة أسباب لارتكاب الأخطاء وخاصة المتعمدة منها ومن هذه الأسباب:

- الرغبة في اختلاس بعض موجودات المشروع
- محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق
- محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراضاً معينة
- محاولة التهرب من الضرائب

#### الفرع الثاني: أنواع الأخطاء

تنقسم الأخطاء إلى أنواع متعددة وفقاً للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها:  
أولاً- من حيث توافر قصد ارتكابها:

- 1- أخطاء عمدية: ترتكب عن قصد عمداً أو تديبر سابق من قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية بقصد التظليل والاختلاس لإخفاء الحقيقة أو التأثير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي .
  - 2- أخطاء غير عمدية: تحدث نتيجة جهل موظفي قسم المحاسبة أو نتيجة تقصيرهم في القيام بعملهم والنوع الأول أكثر خطورة من النوع الثاني لما له من تأثير على مدى دلالة القوائم المالية عن نتائج أعمال المشروع<sup>3</sup>
- ثانياً- من حيث طريقة الارتكاب وطبيعة الخطأ:

#### 1- أخطاء الحذف:

- حذف كلي: نتيجة عدم قيد عملية بأكملها أو عدم ترحيل طرفيها
- حذف جزئي: نتيجة عدم قيد احد طرفي العملية أو عدم ترحيل احد طرفيها
- 2- أخطاء ارتكاب:

- نتيجة الخطأ في العمليات الحسابية (جمع، طرح، ضرب، قسمة)
- خطأ في إثبات مبلغ المعملية (إثبات 780 بدلا من 870)

<sup>1</sup> - محمود طواهر تهايمي، مسعود صديقي المراجعة وتدقيق الحسابات- الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص140

<sup>2</sup> - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية العلمية والنظرية، مرجع سبق ذكره، ص37

<sup>3</sup> - خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 34-37

- خطأ في اسم الحساب (حساب حسن بدلا من حساب حسين)
- تكرار قيد أو ترحيل عملية (قيد باليومية أو ترحيل للأستاذ)
- خطأ في الترحيل إلى الحساب غير الصحيح (أستاذ)
- خطأ في الترحيل إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح (أستاذ)
- خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل (أستاذ)

3- أخطاء فنية: تحدث نتيجة عدم إلمام بالمبادئ والمفاهيم المحاسبية فبمعالجة العمليات بالدفاتر - قيد وترحيل- أو إجراء التسويات الجردية أو إعداد القوائم المالية (الخلط بين المصروفات الإدارية والرأسمالية، عدم استهلاك الأصول الثابتة ) وتعتبر أخطاء أنواع الأخطاء

4- أخطاء معوضة متكافئة: هي الأخطاء التي يعوض بعضها بعضا أي يمحوا إحداها اثر الأخرى وهي تحتاج لمراجعة مستندية لاكتشافها وقد لا يكون لها أي اثر على القوائم المالية إذا كانت في حساب واحد، أما إذا كانت في حسابين مختلفين مما ينتج عنه خطأ أرصدها وقد يترتب عليه تأثير على القوائم المالية للمشروع.

5- أخطاء تكشف أو تفضح عن نفسها: وهي التي تظهر تلقائيا نتيجة نظرية القيد المزدوج أو استخدام نظام الحسابات الإجمالية والأستاذ المساعد وقد يؤدي إلى اكتشاف هذه الأخطاء إتباع إجراءات وسياسات معينة كإعداد التسويات الشهرية لحسابات البنوك وإرسال مصادقات أو كشوف شهرية للعملاء بأرصدهم<sup>1</sup>.

ثالثا- من حيث توقيت وقوعها:

- 1- خلال السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة النهائية.
  - 2- بعد إعداد ميزان المراجعة النهائي وقبل إعداد القوائم المالية للسنة المالية.
  - 3- بعد إعداد القوائم المالية للسنة المالية.
- وقد تكون عمدية أو غير عمدية وقد تكون حذف أو ارتكاب أو فنية أو معوضة
- رابعا - من حيث تأثيرها على ميزان المراجعة:

1- أخطاء تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة (يظهرها ميزان المراجعة)

أ- أخطاء حذف جزئي:

- إهمال ترحيل مبالغ مدينة أو دائنة إلى حساباتها
- إهمال نقل رصيد أو مجموع احد طرفي حساب ( ميزان مراجعة)

ب- أخطاء ارتكاب :

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 40

- ترحيل مبالغ خاطئة إلى الطرف الصحيح من الحساب (أستاذ)
- جمع خاطئ لأحد طرفي الحساب (أستاذ)
- ترصيد خاطئ لحساب (أستاذ)
- جمع خاطئ لأحد جانبي ميزان المراجعة<sup>1</sup>
- نقل خاطئ لرصيد أو مجموع احد طرفي الحساب إلى ميزان المراجعة
- ج- أخطاء فنية(تطبيق المبادئ المحاسبية):
- ترحيل مبالغ إلى الطرف غير الصحيح (أستاذ)
- نقل رصيد أو مجموع مدين كرصيد أو مجموع دائن (ميزانية المراجعة)
- 2- أخطاء لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة (لا يظهرها ميزان المراجعة)
- أ- حذف كلي:
- إهمال قيد العملية أصلا في دفاتر القيد الأولى (يومية)
- إهمال ترحيل طرفي العملية(أستاذ)
- إهمال نقل رصيد أو مجموع طرفي الحساب إلى ميزان المراجعة
- ب- أخطاء ارتكاب:
- قيد خاطئ لمبلغ العملية في الطرفين (اليومية )
- ترحيل خاطئ لمبلغ طرفي العملية (أستاذ)
- قيد مكرر لطرفي العملية (أستاذ)
- الخطأ في اسم الحساب يومية أو(أستاذ )
- ترحيل مبالغ صحيحة مدينة أو دائنة لحسابات مغايرة (أستاذ)
- ج- أخطاء فنية(تطبيق المبادئ المحاسبية)
- د- أخطاء معوضة(متكافئة):
- في دفتر اليومية
- في دفاتر الأستاذ
- في ميزان المراجعة

يعتبر توازن ميزان المراجعة دليلا مبدئيا على صحة القيود طبقا لنظرية القيد المزدوج ولكنه ليس دليلا قاطعا على صحة القيد أو الترحيل أو النقل لدفاتر وسجلات المحاسبية، من حيث تحليل وتسجيل وترحيل العمليات

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية العلمية والنظرية، مرجع سبق ذكره، ص 39

حيث هناك أخطاء لا تؤثر على توازن جانبه ولا يمكن اكتشافها بواسطته، توازن ميزان المراجعة يؤكد صحة تطبيق نظرية القيد المزدوج من خلال ما يلي:

- صحة ترحيل القيود حسب نظرية القيد المزدوج.

- صحة جمع وترصيد الحسابات بدفاتر الأستاذ.

- صحة نقل مجاميع وأرصدة الحسابات بميزان المراجعة

المطلب الثاني: تعريف الغش، أهدافه وأنواعه

يتم وقوع الغش والتلاعب في الدفاتر والسجلات لأسباب مختلفة بغية تحقيق أهداف متنوعة وبأنواع متعددة وسنوجزها في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الغش وأسبابه

سنورد في هذا الفرع تعريف الغش الواردة عن الباحثين والأسباب الدافعة إليه

التعريف الأول: تعرف الغش على انه كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وخيانة الأمانة، بمعنى التصرفات التي تقع عن قصد وعمد لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير، كما يمكن التطرق إلى الغش من المنظور المحاسبي على انه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات والسجلات أو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف غرض معين غير مشروع.<sup>1</sup>

التعريف الثاني: الغش والتلاعب يعني تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو لتظليل طرف آخر أو تحميله بما يزيد عن التزاماته أو الحصول على أصول وممتلكات المنشأة لاستخدامها في الأعمال الخاصة أو الحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث.<sup>2</sup>

التعريف الثالث: الغش أو التزوير هو الخطأ العمد يرتكب عن قصد أو تبذير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتظليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية<sup>3</sup> ودواعي ارتكاب الغش هي:

- الرغبة في اختلاس بعض أصول المشروعات

- محاولة تغطية اختلاس أو عجز في النقدية

- محاولة التأثير على الحسابات الختامية لتحقيق أغراض معينة

- محاولة التهرب الضريبي بتظليل دائرة الضرائب

<sup>1</sup> - محمد طواهر تهايمي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 144

<sup>2</sup> - احمد حلمي جمعة، مدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 47

<sup>3</sup> - خالد راغب الخطيب، خليل محمد الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 47

الفرع الثاني: أهداف الغش

قد تلجأ بعض المنشآت إلى مثل هذه الأساليب لتحقيق الأهداف التالية<sup>(1)</sup>:

أولاً-بالنسبة لتضخيم الأرباح:

- 1- إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من بيع أسهمهم بأسعار مرتفعة
- 2- زيادة نصيب المديرين من الربح خاصة إذا تم حساب المكافأة على أساس نسبة مئوية من الأرباح
- 3- ترغيب منشأة أخرى في شراء المنشأة وإعطاء أصحابها مبلغاً كبيراً مقابل " شهرة لمحل " إذا قدرت على أساس معين من السنوات
- 4- تأثير على المساهمين وإلهامهم بكفاءة مجلس الإدارة لإعادة انتخابهم من جديد

ثانياً -بالنسبة لتضخيم الأرباح:

- شراء أسهم المنشأة من سوق الأوراق المالية
- تكوين احتياطات سرية
- التهرب من الضرائب
- الحصول على إعانة من الدولة

ثالثاً -بالنسبة للمركز المالي:

- 1- سهولة الحصول على قرض من احد البنوك
- 2- ترغيب شريك جديد في الانضمام للمنشأة
- 3- بيع المنشأة بقيمة مرتفعة إذا تم البيع على أساس صافي قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية العمومية ولذلك توجد العديد من الوسائل لإحداث الغش أو التلاعب يمكن إجمالها في الآتي:

- 1- عدم إثبات مبيعات نقدية
- 2- عدم إثبات بضائع واردة إلى المخازن
- 3- إثبات مصروفات وهمية أو بأعلى من قيمتها (دون أدلة)<sup>1</sup>
- 4- إثبات تشغيل وهمي وإثبات تشغيل العمال وقت إضافي
- 5- عدم احتساب المخصصات أو الاستهلاكيات الكافية للأصول
- 6- إثبات مصاريف إدارية كمصاريف رأسمالية
- 7- تضخيم المبيعات أو المخزون السلعي
- 8- المبالغة في المخصصات والاحتياطات والاستهلاكيات
- 9- إثبات مصاريف رأسمالية كمصاريف إدارية

<sup>1</sup> - احمد حلمي جمعة، منخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 35-36

- 10- تضخيم المشتريات باحتساب بضاعة متعاقد عليها
  - 11- المبالغة في قيمة الأصول الثابتة
  - 12- تخفيض الالتزامات الواقعة على المنشأة
  - 13- عدم خصم الديون المعدومة من رصيد المدينين
  - 14- عدم خصم أوراق القبض المرفوضة من رصيد أوراق القبض
  - 15- عدم إظهار فوائد القروض التي لم تدفع من جانب الخصوم
- و ما لا يدع مجال للشك أن عدم اكتشاف المدقق للوسائل السابقة يترتب عليها تخفيض أرباح المنشأة أو تضخيم أرباح المنشأة وبالتالي إظهار المركز المالي بغير حقيقته.

### الفرع الثالث: أنواع الغش

- يمكن تقسيم حالات الغش التي قد توجد بالدفاتر والسجلات من زاوية الغرض من ارتكاب هذا الخطأ العمد ويحدث نتيجة تلاعب في الدفاتر والسجلات<sup>1</sup>
- أولاً: بقصد الاختلاس أو تغطية عجز أو سوء استعمال احد الأصول وأمثلتها:
- 1- اختلاس أو تغطية في النقدية:
    - أ- مدفوعات وهمية إضافة أسماء وهمية لكشف الرواتب والأجور
    - ب- تزوير مستندات دفع وهمية
    - ج- عدم إثبات مقبوضات نقدية من عميل في حسابه أو لحساب النقدية
  - 2- يقصد اختلاس أو تغطية عجز أو سوء استعمال أحد الأصول:
    - أ- عدم إثبات بضائع واردة
    - ب- إثبات أذونات صرف بضائع وهمية من المخازن
- و يتوقف حدوث ارتكاب هذه الأخطاء على ضعف الرقابة الداخلية وأدواتها ووجود ثغرات فيها يستغلها ضعاف النفوس ويقل حدوث ارتكابها كلما كانت الرقابة الداخلية وأدواتها متينة خالية من الثغرات وعلى مدقق الحسابات أن يركز فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية وأدواتها على تحديد نقاط الضعف والثغرات فيها ومدى إمكان استغلال هذه الثغرات وأن يوسع نطاق عيناته واختباراته للعمليات والمراحل التي يتضح له فيها ضعف أو ثغرات .
- ثانياً: بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي: يحدث بتوجيه الهيئة الإدارية نتائج خطيرة ودواعيه تحقيق احد الأهداف التالي:

<sup>1</sup> - خالد راغب الخطيب، خليل محمد الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص48- 49

- 2- تضخيم الأرباح: إظهار الأرباح أكثر من الحقيقة، وليحقق أعضاء مجلس الإدارة:
- إعادة انتخابهم بإيهاام المساهمين بنجاح إدارتهم وسياساتهم
  - زيادة مكافآتهم خاصة إذا ما اتخذت نسبة مئوية من الأرباح
  - التأثير على أسعار الأسهم بالبورصة ليبيعوا هم أو أقاربهم ما يملكون منها
  - تشجيع المستثمرين للاكتتاب باسهم جديدة لزيادة رأس المال
- ويتخذ صوراً عدة منها تضخيم قيمة بضاعة آخر المدة أو تأجيل إثبات مشتريات للفترة المالية التالية، إظهار المصروفات بأقل من حقيقتها وتكوين مخصصات غير كافية
- 3- تقليل الأرباح: إظهار الأرباح أقل من الحقيقة بتكوين احتياطات سرية لتحقيق:
- استخدامها لتحقيق مآرب شخصية خاصة لهم
  - التهرب الضريبي
  - التلاعب بأسعار الأسهم بالبورصة
- 4- إظهار المركز المالي على غير حقيقته: عن طريق التلاعب في قيم بعض الأصول أو الالتزامات (الخصوم) بهدف تحقيق:
- المضاربة في البورصة والتلاعب بأسعار الأسهم
  - الرغبة في الحصول على قرض وتضليل البنوك ومؤسسات الإقراض
  - تحقيق ثمن مجزي (مرتفع) عند البيع
- ومن الصعوبة اكتشاف التلاعب أو الغش أو التزوير مما يتطلب من مدقق الحسابات دقة وعناية في فحص للدفاتر والسجلات ودراية تامة بالمفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة.
- المطلب الثالث: مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها، إخفاءها وتصحيح الأخطاء**
- من اجل تناول الأخطاء والغش وإبراز جميع الزوايا، ستبرز مواطن الأخطاء والغش ومجالاتها وإخفاءها وكيفية المصححة لهما
- الفرع الأول – مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها<sup>1</sup>**
- تمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية وتعتبر هذه مراحل مواطن ارتكاب الخطأ أو الغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها، وهذه المراحل هي:
- أولاً- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولي: وتنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ هنا إلى ثلاث

<sup>1</sup> محمد طواهر تهاامي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره ص 110

أنواع:

1- التحليل غير السليم للعمليات: فقد يخطئ المحاسب عن عمد أو غير عمد في تحليل العملية إلى طرفها المدين والدائن، فيوجهها إلى غير حساباتها الصحيحة وقد يتضمن التحليل غير السليم الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية عن جهل أو سهو أو بهدف التضليل.

2- حذف عمليات كان يجب قيدها: ومن أمثلة البارزة على هذا عدم إدراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد ويؤدي هذا بالطبع إلى تضخيم الأرباح والموجودات بالإضافة إلى أن مبلغ الالتزام للدائنين في الميزانية العمومية لا يمثل الواقع وقد يكون هذا أيضا عمداً أو غير عمد.

3- إدراج عمليات كان يجب حذفها: تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصرار والتصميم لتحقيق هدف معين، ويتعذر أن ينشأ على جهل المحاسب المفوض في التمييز بين عمليات الفترة المالية المختلفة ومن الأمثلة على هذا مجال ما تلجأ إليه بقصد تحسين مظهر الميزانية من حيث النقدية ويصدق نفس الشيء على أرباح مبيعات أول الفترة التالية ضمن عمليات الفترة السابقة لإظهار نتيجة أعمال أقوى من الحقيقة.

ثانيا- مرحلة التجميع والترحيل: وهذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية أو حتى إعداد موازين المراجعة واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة وغير ذلك ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطننا له سواء كان متعمداً أو غير متعمد<sup>1</sup>.

ثالثا- مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية: وفي هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها:

1- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة التضخيم لموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال.

2- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كلية.

3- إعطاء وصف غير صحيح أو كاف لبعض بنود القوائم المالية وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع ومن ماثلة على هذا الإدراج الأصول الثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهدف إظهار رأس مال عامل (أو نسبة سيولة) غير عادي.

4- عدم الإفصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المالي في تذييل أو ملحق لها أن لم يكن ضمن بنودها ومن

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 45-47

الأمثلة على ذلك العرضية والتي تكون أهميتها النسبية كبيرة ويلزم إظهارها على شكل حسابات نظامية أو في ملحق للميزانية.

### الفرع الثاني: إخفاء الأخطاء أو الغش

و هو محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر بتغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو تلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس وإجراء التغطية عنصراً أساسياً في عملية الإخفاء<sup>(1)</sup>

فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صورياً بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية

وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء اختلاس ويتم ذلك بنوعين من التغطية:

تغطية مؤقتة: وتتطلب منه أمادة التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.

تغطية ثابتة أو دائمة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة

وقد لا يهتم المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استناداً إلى:

العملية لن تقع ضمن نطاق العينة إلى

1- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية

2- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية<sup>1</sup>

أما فيما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سداداً ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية لإحدى الطرق الآتية:

أولاً- تغطية مؤقتة في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشرّف عليها:

1- زيادة رصيد البنك في الكشف.

2- تخفيض من رصيد البنك بالدفاتر.

3- زيادة رصيد البنك في الكشف.

زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد.

ثانياً- تغطية دائمة فيما يلي: حسب الدفتر الذي يمسكه يسجل فيه:

1- دفتر الأستاذ العام الذي يشرف عليه: تخفيض رصيد النقدية بتعمد الخطأ في الجمع أو الترسيد مع

إجراء تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على التوازن

2- دفتر النقدية المشرف عليه

أ- تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع الخانة بالدفتر نفسه للحفاظ على

<sup>1</sup> - خالد راغب الخطيب، خليل محمد الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص54-55

توازنه.

ب - زيادة خانة المدفوعات النقدية مع تغيير مكافئ في مجموع خانة أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه  
3- الترحيل من دفاتر النقدية إلى الأستاذ العام الذي يقوم به بثقل المبالغ غير الصحيحة إلى حساب النقدية بدفتر الأستاذ العام

والتغطية مهما كانت مؤقتة فإنه يمكن اكتشافها إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة

و هناك بعض المؤشرات التي قد تؤدي إلى وجود الخطأ أو احتيال مادي في البيانات الحسابية ويتوجب على مدقق الحسابات اخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار عند تخطيطه لعمله وتنفيذه لخطة التدقيق ومن هذه المؤشرات ما يلي<sup>1</sup>:

أولاً- الربية في كفاءة أو أمانة الإدارة:

1- سيطرة شخص واحد (أو مجموعة قليلة من الأشخاص) على الإدارة مع غياب مجلس أو لجنة عليا للإشراف الفعال عليهم.

2- وجود تنظيم معقد لا ضرورة له في المؤسسة.

3- التأخير المستمر في تلاغي قصور جسيم في نظام الضبط الداخلي عندما يكون ذلك عمليا.

4- ارتفاع معدل التغيير في الموظفين الرئيسيين في المحاسبة والمالية.

5- قلة عدد العاملين في إدارة المحاسبة بصورة ملحوظة ودائمة.

6- التغيير المتكرر للمستشار القانوني أو المدققين.

ثانيا- ضغوط غير طبيعية تعاني منها الشركة داخليا:

1- هبوط الصناعة وازدياد حالات الفشل.

2- عدم ملائمة رأس المال العامل نتيجة انخفاض في الأرباح أو توسع سريع.

3- انخفاض نوعية الأرباح مثل زيادة المخاطرة في المبيعات غير النقدية أو تغيير عمل المؤسسة، أو اختيار بدائل وسياسات محاسبية لتحسين الأرباح.

4- احتياج المؤسسة لتحسين اتجاه الأرباح لدعم سعر الأسهم في السوق ل طرحها للاكتتاب العام أو تحسبا للسيطرة عليها بواسطة شراء أسهمها من أطراف أخرى ولأي سبب آخر.

5- الاستثمار الهام في الصناعة أو إنتاج يلاحظ عليه التغيير السريع.

6- اعتماد المؤسسة بصورة كبيرة على إنتاج محدد لعدد قليل من العملاء.

7- الضغط على موظفي المحاسبة بإتمام القوائم المالية بوقت قصير وغير معقول.

ثالثا- عمليات غير طبيعية:

- 1- سجلات غير طبيعية ذات تأثير كبير على الأرباح وخاصة في نهاية السنة.
  - 2- عمليات من جهات مقربة.
  - 3- دفعات (المحاسبين والمستشارين وللعلماء مثلاً) تبدو عالية بالمقارنة ع الخدمات المقدمة.
- رابعا- صعوبات في الحصول على قرائن التدقيق اللازمة:
- 1- سجلات غير متناسبة كعدم اكتمال الملفات وإجراء تعديلات كثيرة في الدفاتر والحسابات وعدم تسجيل العمليات وفق الإجراءات المعتادة وعدم التوازن في حسابات الرقابة.
  - 2- عدم التوثيق السليم للعمليات مثل عدم توفر الإقرار المناسب أو التوثيق أو التغيير فيها (يفترض من ضمن مشاكل التوثيق زيادة المخاطرة في حالات العمليات الكبيرة أو غير العادية).
  - 3- الزيادة الملموسة في الفروقات بين الدفاتر وكتب تأييد الحسابات من جهات مستقلة والتضارب في قرائن التدقيق والتغير غير المفهوم في معدلات التشغيل.
  - 4- المراوغة وتقدم لإدارة غير معقولة لاستفسارات المدقق.
- إذا وجدت مؤشرات إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى المدقق أن يقوم بما يلي:
- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي وجود خطأ أو الاحتيال
  - التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد
  - التأكد من انه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه
  - عندما يرتبط الخطأ والاحتيال بأحد أفراد الإدارة على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق
  - على المدقق أن يبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية:
  - إذا ثبت وجود خطأ المادي أو الاحتيال
  - تبليغ الجهات الرسمية إذا طلبت القوانين ذلك
  - إذا اعتقد بوجود احتيال بغض النظر عن تأثير هذا على البيانات الحسابية

### الفرع الثالث: تصحيح الأخطاء

إن طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية تستدعي تصحيح الخطأ أم لا، ذلك لأنه ليس من الضروري إجراء قيد تصحيح لكل خطأ يكتشفه مدقق الحسابات، وهذا الأمر يتوقف على تقدير مدقق الحسابات وخبرته المهنية في هذا المجال<sup>1</sup>

فالأخطاء الجسيمة ذات الأهمية النسبية والتي لها تأثير المركز المالي أو قائمة الدخل فلا بد من إجراء قيود

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمد الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص53- 54

تصحيحها طبقاً للأصول المحاسبية المقبولة

وتشمل الأخطاء مهما كان نوعها مجموعتين أساسيتين:

أولاً: أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام

ثانياً: أخطاء ليس لها تأثير بعد ولن يكون لها تأثير على أرصدة حسابات الأستاذ العام

وتختلف طريقة تصحيح الأخطاء الأولى عن الثانية، إذ تتطلب الأولى إجراء قيود باليومية

مصحوبة بالشرح الوافي لطبيعة القيد وسبب إجراءه، ويجب أن يؤدي إلى تصحيح الخطأ

الموجود فعلاً بالدفاتر حيث يقوم مدقق الحسابات بتحليل العملية التي فيها خطأ من جديد ومراعاة القيد

الأصلي الذي سجلت فيه العملية خطأً، بينما الثانية لا تحتاج إلى قيود لتصحيحها، بل يكفي بتعديل

الأخطاء في المرحلة التي وقع فيها إذ أنها لم تسجل بعد بالدفاتر<sup>1</sup>

ويتم تصحيح الأخطاء في الحياة العملية بمقتضى طريقتين هي:

أولاً- الطريقة المطولة: وتتطلب إجراء قيدين بدفتر اليومية

قيد أول: إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي لمحو أثره من الدفاتر.

قيد ثاني: إثبات العملية بقيد جديد بوضعها الصحيح والسليم.

ثانياً- الطريقة المختصرة: يجري قيد واحد بمقتضاها يصحح الخطأ دون إلغاء القيد الأصلي ويفضل إتباع

الطريقة المطولة لسهولة وبساطتها ووضوحها ومتابعة عالية التصحيح وإمكانية تصحيح جميع أنواع الأخطاء

بواسطتها

هذا وتنقسم قيود التصحيح إلى نوعين:

1- قيود التسوية: قيود ينبغي إجرائها وإثباتها لتأثيرها الدائم على الحسابات وخاصة من حيث تأثيرها على مبلغ

الأرباح والخسائر للفترة الحالية أو المستقبلية كالخلط بين المصروفات الإردادية والرأسمالية الذي يستدعي

إجراء قيد تصحيحه لما له من تأثير واضح على قائمتي الدخل والمركز المالي للسنة الحالية

2- قيود إعادة تبويب: يتم إجرائها بقصد إعداد قوائم مالية سليمة مبوبة تبويباً سليماً للفترة الحالية محل

التدقيق ولكنها غير لازمة أو ضرورية لإعداد القوائم المالية للفترات الحالية محل التدقيق ولكنها غير لازمة أو

ضرورية لإعداد لكنها غير لازمة أو ضرورية لإعداد القوائم المالية للفترات المستقبلية مثل: تحميل مصاريف

العمل الإضافي على الرواتب والأجور أو تحميل مصاريف العمل الإضافي على الرواتب والأجور أو تحميل

مصاريف إضافية على مصاريف دعاية وإعلان... الخ ولا يوجد داع للالتزام بإجراء هذه القيود بل قد يكفي

المراجع بإثباته بأوراق المراجعة التي يحتفظ بها دون طلب إجراء قيود تصحيحها.

<sup>1</sup> محمد طواهر تهايمي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره ص 90

المبحث الثالث: الإجراءات العلمية للتدقيق

تعتبر الإجراءات العلمية للتدقيق الأسلوب الأكثر نجاعة والتي من خلالها يمكن للمدقق أن يحقق الأهداف المسطرة لعملية التدقيق وإذ من خلالها يكون العمل وتحديد وسائل تجميع الأدلة والقرائن.

المطلب الأول: أدلة الإثبات في التدقيق

إن المراجعة في حد ذاتها هي عملية تجميع الأدلة والإثباتات والتي على أساسها يتمكن المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة معينة حيث ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على وجوب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة ونظرا للأهمية البالغة لأدلة الإثبات ارتأينا أن نتناولها في الفروع التالية<sup>1</sup>:

الفرع الأول: تعريف أدلة الإثبات في التدقيق وخصائصها

من أهم التعاريف الواردة عن أدلة الإثبات التعريف التالي:

أولا-تعريف أدلة الإثبات في التدقيق: هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات التي

- يسهل التحقق منها.

- متعلقة بعمليات معينة تحت الفحص.

- لها تأثير على تكوين رأي فني محايد حول القوائم المالية.

وعلى المراجع تجميع الأدلة الكافية والمقنعة فليس هناك عدد معياري أو كمية محددة من الأدلة والتي يجب

على المراجع الحصول عليها حيث هناك عدة عوامل تتحكم وتؤثر في كمية الأدلة والبراهين وهي:

- درجة المخاطرة أو احتمال وجود أخطاء بينود القوائم المالية مما يؤثر في عدالتها وفي هذه الأحوال يقوم

المراجع بتجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين والتي تؤكد عدالة وسلامة هذه البنود والمخاطرة هنا تعني

قبول المراجع لبند معين على أنه صحيح وهو في الحقيقة عكس ذلك مع الإشارة إلى البنود الأكثر سيولة -

كالنقدية - تكون درجة المخاطرة بها أكبر إذا ما قورنت بالبنود الأقل سيولة كالمباني مثلا.

- الأهمية النسبية (المادية) حيث انه كلما كانت الأهمية المادية كبيرة كلما كانت الأدلة والبراهين الواجب

الحصول عليها أكبر ومن ثم يتضح أن هناك علاقة طردية بين الأهمية النسبية (المادية) ودرجة المخاطرة فكلما

زادت إحدهما زادت الأخرى وبالتالي زيادة كمية الأدلة والبراهين.

- تكلفة الحصول على الأدلة والبراهين على نقارن للتكلفة المنفعة المتوقعة " درجة التأكد " (درجة الحاجة إلى

دليل)

<sup>1</sup>- إدريس عبد السلام اشنوي، المراجعة: معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 77-80

ثانيا- خصائص أدلة الإثبات في التدقيق<sup>1</sup>:

حدت نشرة معايير المراجعة خصائص أدلة الإثبات حيث يجب أن تتصف بما يلي:

1- الكفاية

2- الصلاحية

1- كفاية دليل الإثبات: المقصود بكفاية دليل الإثبات هو أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، حيث أن أساليب العينات تستخدم غالبا لتحديد وجمع الأدلة فان العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة كبيرة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع

و غنى عن القول فان معايير المراجعة لم تحدد إرشادات قاطعة ومحددة للحكم على كفاية أدلة الإثبات وإنما على العكس فان قرار تحديد حجم العينة يعتمد لحد كبير على تقدير المراجع في ضوء دراسته للظروف والحقائق المحيطة بعملية المراجعة ويجب ملاحظة أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول إنما ينص على أن تكاليف عملية المراجعة يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها، فمثلا لو أن عينة المراجعة كانت كبيرة أكثر من اللازم فان هذا يعني أن المراجع سيمارس المراجعة بشكل أكبر من اللازم ومن ثم فان تكاليف المراجعة ستكون كبيرة نسبيا وبالطبع فان ذلك سيؤدي إلى تحميل العميل بتكلفة مراجعة أكثر من اللازم ستجعله غير راض عن خدمات المراجع الأمر الذي قد يجعله يبحث عن مراجع آخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان كون حجم العينة اصغر من أن يكفي لتدعيم وتأكيد رأي أي مراجع له أيضا مخاطرة ممثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر، مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهماله كان في غنى عنها.

تأسيسا على ذلك فان كفاية الأدلة يعني الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كاف وملائم لرأي

المراجع دون إسراف في التكاليف أو تعرض لمشاكل قانونية.

2- صلاحية أدلة الإثبات: حتى تتحقق صلاحية دليل الإثبات يجب أن يكون الدليل فعال وملائم والمقصود بالفعالية أن تكون أدلة موثوق فيها يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي والتي قد تتكون:

أ- من العناصر الطبيعية القابلة للملاحظة والتي يراها ويلمسها المراجع مثل ملاحظة المراجع لمخزون تؤكد وجودها الفعلي.

ب - ويمكن إنشاء أدلة الإثبات مثل المصادقات المرتبطة بحسابات المدينين أو الدائنين -حيث يمكن إنشائها بمعرفة المراجع.

ت - يمكن تحديد دليل الإثبات منطقيا(تحديد الاستنتاجات المرتبطة بصدق ما يقدمه العميل من أدلة شفهية أو لفظية أو الأحكام المتعلقة بجودة أنظمة الرقابة الداخلية)أو رياضيا (عن طريق إعادة إجراء العمليات الحسابية للقوائم المالية ) والمقصود بالملائمة أن تكون أدلة الإثبات ذات علاقة وثيقة بأهداف

<sup>1</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة: لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص78- 80

المراجعة، فإذا كان الهدف هو التحقق من حسابات المدنين فإنه لابد من استخدام المصادقات أما إذا كان الهدف هو التحقق من التقويم المناسب لحسابات المدنين فإن استخدام أسلوب الجمع الحسابي وتحليل كل حساب يعتبر دليل أكثر ملائمة لتحقيق تلك الأهداف و من ناحية أخرى يتعين على الدليل لتحقيق صلاحيته أن يكون موضوعي وخالي من التحيز قابل للقياس الكمي وتشير هذه الناحية إلى إمكانية طرفين أو أكثر محايدين على فحص الدليل والوصول إلى نفس النتيجة من هنا يمكن القول بأن موضوعية الدليل الكبيرة تؤدي إلى تحقيق احتمال حدوث التحذير الشخصي عند تقدير نتائج المراجعة والحكم عليها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق ظاهرة عدم التأكد المحيطة بما توصل إليه المراجع من رأي

### الفرع الثاني: أنواع أدلة الإثبات في التدقيق

توجد عدة أنواع لأدلة الإثبات في التدقيق وهي<sup>1</sup>:

أولاً- الوجود الفعلي: يعتبر الوجود الفعلي للمواد أو لعناصر الأصول الثابتة دليل إثبات قوي على الوجود، إذ أن الوجود لا يعكس بشكل آلي ملكية المؤسسة للموجودات المتوفرة ولا صحة وسلامة تقييمها لذلك يجب على المراجع إثبات ملكية المؤسسة الموجودات بكل أنواعها وصحة تقييمها وفقاً للطرق المعمول بها .

ثانياً- المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات: تعتبر المستندات ن أكثر الأدلة والبراهين أهمية من وجهة نظر المراجع إذ تحتوي هذه الأخيرة على كافة البيانات اللازمة للتحقق من حدوث عملية معينة ومن صحة إثباتها في السجلات المحاسبية والواقع أن يتم إعداد هذه المستندات وفقاً للنصوص المعمول بها من طرف الجهات المرخص لها ذلك قانوناً يمكن تصنيف هذه المستندات إلى ثلاث مجموعات هي على النحو التالي:

1- مستندات تم إعدادها من طرف جهات خارج المؤسسة ومستعملة داخلها كالفواتير أو الكشوف البنكية.  
2- مستندات تم إعدادها داخل المؤسسة ومستعملة خارجها كفاتير البيع والشيكات والتصاريح الجبائية وشبه الجبائية وإلى غير ذلك.

3- مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة كالدفاتر المحاسبية ووصول الاستلام والكشوف الإجمالية للرواتب وإلى غير ذلك عند بداية عملية الفحص المستندي ينبغي على المراجع مراعاة الاعتبارات الأساسية التالية:

1- أن يكون المستند مستوفياً لكافة الشروط القانونية فعلى سبيل المثال: الفاتورة ينبغي أن تحتوي على التاريخ، اسم المؤسسة وعنوانها ورأسمالها، ورقمها الجبائي والبنكي، اسم المؤسسة الموجهة لها الفاتورة، تعيين المواد وكميتها وسعرها الوحدوي والمبلغ الإجمالي والرسم، الإمضاء والختم.  
2- أن يكون المستند خاصاً بالمؤسسة ومعزز لعملية تدخل في نطاق نشاطها.

<sup>1</sup> - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات - إطار النظرية والممارسة التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 132- 135

3- أن يكون المستند مستوفيا لجميع التوقعات طبقا لما تقتضيه إجراءات نظام الرقابة الداخلية.  
4- أن يكون أصلا وليس نسخة أو صورة وفي حالات عدم توفر أصول المستندات كما هو الحال بالنسبة لفواتير المبيعات إذ أن أصولها ترسل إلى الزبائن فيجب على المراجع التأكد من صحة البيانات الواردة في النسخ والصور باستخدام كافة الوسائل المتاحة.

ثالثا- الإقرارات المعدة خارج المؤسسة: تستقي هذه الإقرارات المكتوبة من أطراف خارجة عن المؤسسة ونظام شهادات من الموردين والعملاء والبنوك على صحة أرصدة هذه الحسابات والمصادقة عليها أو عكس ذلك، وأن هذه الإقرارات تعطي المراجع دليل خارج المؤسسة ويؤكد المعلومات المقدمة أو بنفها باعتبارها طرفا فيها.<sup>1</sup>

رابعا- الإقرارات المعدة داخل المؤسسة: تستعمل الإقرارات المعدة داخل المؤسسة كدليل المعلومات الواردة في القوائم المالية الختامية كإعداد تقرير يشهد على أن الإدارة استعملت التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم السلع المستهلكة وفي تقييم مخزون آخر المدة مثلا.

خامسا- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية داخ المؤسسة يعتبر دليلا ماديا على سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية الختامية، كون أن هذا النظام يستعمل كمحدد أساسي لنطاق الاختبار بالنسبة للمفردات موضوع الفحص والمفردات التي لا يجري عليها الفحص، إذ تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة نظام الرقابة الداخلية.

سادسا- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: إن المعالجة المحاسبية للبيانات تمر عبر مراحل عدة وتستغرق وقتا كبير خاصة في ظل المؤسسات ذات العمليات الكثيرة مما يسمح بحدوث أخطاء تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، لذلك ينبغي تأدية المعالجة بشكل سليم يسمح بتفادي حدوث الأخطاء وتقليص الوقت المستغرق في المعالجة إن تأدية المعالجة المحاسبية واستعمال الآلات الحاسبة يعتبر دليلا ماديا على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات.

#### الفرع الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

يعمل المراجع للحصول على أدلة الإثبات بغية التأكد من صحة وتعبير المعلومات المحاسبية المقدمة للوضعية الحقيقية للمؤسسة وملائمتها لاتخاذ القرارات وكذا محاولة تقييم وتوجيه النظام لمواردها وفي ظل الإطار المسبق يمكن للمراجع من تأسيس رأي فني محايد حول القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة وسنميز بين وسائل الحصول على أدلة الإثبات من خلال النقاط التالية:

أولا- الجرد الفعلي: يعتبر الجرد الفعلي احد أهم الوسائل التي تمكن من الحصول على أدلة إثبات فإجراء

<sup>1</sup> محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، ، مرجع سبق ذكره، ص 88

الجرد وفق لما ينص عليه المخطط الوطني المحاسبي في مادته 17 المتعلقة بالجرد الفعلي للاستثمارات وما نص عليه الأمر الرئاسي رقم 19 المؤرخ في 27 جانفي 1982 والمتعلق بالجرد الفعلي لموجودات المؤسسة، يمكن من إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات وذلك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد في جدول ممضي عليه من الأطراف القائمة بالعملية.

ثانيا- المراجعة الحسابية: يقوم المراجع وفق هذه الوسيلة بالتحقق من صحة العمليات الحسابية التي يقوم بها المحاسب أو التي تحتويها المستندات المحاسبية والكشوف أو الدفاتر والتأكد من أن التوازن حقيقي في العمليات الحسابية وليس صوريا كالعلمية الحسابية على الفاتورة بغية توضيح المبلغ خارج الرسم والرسم والمبلغ الإجمالي ومقابلة ذلك بالتدقيق المالي الذي يحدث نتيجة عملية البيع أو الشراء مثلا.

ثالثا- المراجعة المستندية: تعتبر المراجعة المستندية وسيلة للحصول على أدلة الإثبات من خلال اعتماد التسجيل المحاسبي للعمليات على المستندات، لذلك يقوم المراجع بفحص المستندات بغية التأكد من صحتها وتطابقها مع الشروط الشكلية الموضوعية الواجب توافرها والتحقق من أن لكل عملية تسجيل محاسبي يملك مستند يعتمد عليه وأن كل مستند قد تم تسجيله ولم يتم استبعاده أو إخفائه لإعطاء الصيغة الشمولية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها.

رابعا- المراجعة القياسية: هي وسيلة يلجأ إليها المراجع بغية الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي إذ يقوم المراجع في هذا الإطار بقياس عنصر بعنصر آخر كأن يقيس الرسم على القيمة المضافة الناتج عن المبيعات برقم الأعمال المحقق أو أن يقيس اقتطاع الضمان الاجتماعي بالكتلة الأجرية للعمال وأن يقيس عنصر معين بنفس العنصر خلال عدة سنوات كان يقيس ربحية المؤسسة خلال الخمس سنوات الأخيرة مثلا<sup>1</sup>.

خامسا- المصادقات: هي عبارة عن اعترافات وشهادات من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد أو عدم صحته إذ يتم إعدادها من طرف المؤسسات موضوع المراجعة بطلب من المراجع على أن يكون الرد موجه إليه مباشرة وتأخذ هذه المصادقات الأشكال التالية:

1- مصادقات ايجابية: وفي هذه الحالة بحلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة

2- مصادقات سلبية: وفي هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على خطأ الرصيد المبين في المصادقة وعدم التقرير في حالة صحته

3- مصادقات بيضاء: وفي هذه الحالة يتم إعداد المصادقة بدون رصيد ويطلب من الطرف الآخر التقرير عن

<sup>1</sup> محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، ، مرجع سبق ذكره، ص 89

الرصيد التواجد في دفاتره

سادسا- الاستفسارات: تستعمل هذه الوسيلة في الحصول على أدلة لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها والتأكد من مدى العمل على تحقيق الأهداف والالتزام بالمخطط ومن اجل تحقيق ذلك يمكن أن يكون الاستفسار شفويا أو تحريريا كحالات تقييم الرقابة الداخلية للمؤسسة أو كحالات الاستفسار عن الأنماط والطرق المحاسبية المتبناة أو عن الأساليب والوسائل المتوفرة خلال السنة موضوع المراجعة

سابعا- المقاربات: تستعمل هذه الوسيلة في الحصول على أدلة تثبت صحة ما تم تسجيله محاسبيا من عمليات إذ يقوم المراجع مثلا بمطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة بما تم فعلا على مستوى البنك من خلال الكشوف المرسله من قبله إن فعالية هذه الوسيلة تكمن في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية باستعمال كافة المعطيات المتاحة من قبل الأطراف الأخرى (داخلية أو خارجية) وتضفي هذه الوسيلة على المعلومات المحاسبية مصداقية اكبر وقبولاً واسعاً لدى قواد القوائم المالية بالمؤسسة.

ثامنا- المقارنات<sup>1</sup>: يعطي المراجع الكثير من وقته في مراجعة الحالات والبنود ذات الأهمية أو التي يشك في وجود أخطاء وتلاعب بها، وإحدى الطرق التي يستخدمها المراجع في تحديد هذه الحالات أو البنود هي المقارنة، فالانحرافات غير العادية في بند معين من سنة لأخرى والعلاقة غير المنتظمة بين نسب معينة قد تشير إلى وجود خلل بالنظام المحاسبي أو التلاعب أو التزوير وفي هذه الحالة يجب على المراجع زيادة إجراءات تحقيقه واختباراته كما أن المراجع قد يقوم بعقد المقارنات لنسب ومعدلات السنة الحالية بتلك الخاصة بسنوات مضت إعادة من ثلاث إلى خمس سنوات.

تاسعا- الملاحظات: يعتمد المراجعون طيلة عملية المراجعة على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين وذلك بملاحظة وتببع سير العمل في إدارة الشركة وفروعها وخلال عملية الملاحظة هذه يقوم المراجع بالتأكد من أن العمل -المحاسبي والمالي- يسير طبقا للخطة المرسومة وتسجيل أي تحفظات على التطبيق العملي إذا كانت هناك بعض الانحرافات ويحق للمراجع أن يطلب زيارة للأقسام والإدارات المختلفة للشركة وخاصة في عملية

مراجعة له مع الشركة وبذلك يستطيع عن كثب أن يلاحظ سير العمليات المختلفة ويحس مواطن الضعف إن وجدت والتي تحتاج منه إلى المزيد من التحقق والاختبار.

<sup>1</sup> - إدريس عبد السلام اشتوي، المراجعة: معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، 87-88

المطلب الثاني: أوراق العمل في التدقيق

ينص المعيار الأول من معايير العمل الميداني على ضرورة تخطيط العمل بطريقة مناسبة على أعمال المساعدين - إن وجدوا- بطريقة فعالة وتطبيقا لهاذ المعيار يقوم المراجع بتنظيم عملية المراجعة وتخطيطها ومن بين الخطوات التنظيمية هو الاحتفاظ بأوراق عمل المراجعة لأنها تريد من كفاءته في أداء مهامه الملقاة على عاتقه حيث أنها ضرورية لتنفيذ عملية المراجعة وإعداد تقريره المتضمن رأيه الفني المحايد عن القوائم المالية ولذلك سنحاول أن نتناولها في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف أوراق العمل وأغراضها:

أولاً- تعريف أوراق العمل<sup>1</sup>: قد تم تعريف أوراق العمل بأنها " تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لإظهار ما قد تم به من عمل والطرق والإجراءات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المراجع الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص "

و كذلك فإن أوراق العمل يمكن تعريفها بأنها "أدلة مكتوبة وملموسة يتم تجميعها بواسطة مراقب الحسابات خلال القيام بإجراءات المراجعة وإعداد التقرير، ومن ثم فهي تشمل على كل ما قام بإعداده مراقب الحسابات وما تم الحصول عليه والطرق التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها "

ثانياً- أغراض أوراق العمل: من التعريف السابق يتضح أن أوراق العمل تشمل على الجداول المحاسبية (ميزان المراجعة، قيود اليومية، تحليلات..الخ) وأية أوراق مساعدة تهدف خدمة الأغراض الآتية:

1- دليل العمل المنتهي: فأوراق العمل تتضمن الدليل على العمل الذي يؤدي وكذلك الأساس للوصول إلى النتائج وبيان ما إذا كانت المعايير المتعارف عليها في المراجعة قد تم مراعاتها

2- أوراق العمل الأخرى الخاصة بنتائج الاختبار تمدنا بدليل على القيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة مراقب الحسابات وهذا بتنفيذ معايير الأداء المهني المتعارف عليها

3- تنفيذ إجراءات المراجعة: حيث أنها تمدنا بسجل مستمر على العمل الذي تم تأديته حتى ذلك التاريخ

4- إعادة النظر في الاختبار: وذلك يعني ضرورة مراجعة أوراق العمل بواسطة جهات مسؤولة ومرتبطة بمعايير الأداء المهني لتحديد ما إذا كانت هذه الأوراق قد تم إعدادها بطريقة سليمة ومناسبة

5- إعداد تقرير مراقب الحسابات: حيث أن أوراق العمل تحتوي على تفاصيل عن سجلات ودفاتر العميل كدليل ملموس عن العمل الذي أنجزه والتوصيات التي أمكن استخراجها من هذه الأوراق

<sup>1</sup>-محمد إدريس الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره، 179-182

- 6- إعداد الإقرارات الضريبية أو أية إقرارات أخرى تطلبها الدولة أو الجهات الأخرى
- 7- دليل المراجعة في السنوات القادمة: فمن المؤلف أن يبدأ مراقب الحسابات قبل البدء في المراجعة الميدانية بدراسة العمل للسنة الماضية، وإن كان مراقب الحسابات يتولى مراجعة الحسابات لإحدى المنشآت لأول مرة فإن هذه الأوراق ستقدم له الإجابات على العديد من الاستفسارات
- 8- خدمات إدارية: حيث أن أوراق العمل تحوي بيانات مفيدة، في حالة ما إذا طلب من مراقب الحسابات أداء بعض الخدمات الإدارية
- 9- الدفاع عن أية خلاف: من ثم تظهر أهمية تبين أوراق العمل بوضوح الإجراءات المتبعة والنقط المتعلقة بأية خلاف مع العميل أو موظفيه

### الفرع الثاني: معايير إعداد أوراق العمل وملفات المراجعة

أولاً- معايير إعداد أوراق العمل: لقد حاولت بعض الهيئات المهنية وضع بعض المعايير لتوحيد طريقة إعداد العمل والتأكد من أن إجراءات المراجعة داخل المنشأة قد طبقت ونجد أن المعايير الشائعة لإعداد أوراق العمل هي<sup>1</sup>

- 1- يجب أن يكون لكل عنصر يظهر في أوراق العمل هدفه مرتبط بالمهام التي يقوم بها مراقب الحسابات وكذلك يجب أن يكون هذا الهدف واضحاً ليس لمراقب الحسابات فقط وإنما كذلك للآخرين الذين لهم فرصة الإطلاع على هذه الأوراق في حالة غياب مراقب الحسابات
- 2- عدم ترك أي أسئلة أو علامات استفهام أو أية نقاط أو ملاحظات غير كاملة في أوراق العمل
- 3- وجود سجل لتحديد الأعمال التي كانت يجب القيام بها لولا التسلسل الموضوعي للتنفيذ، ثم التأثير في هذا السجل أمام جميع الأعمال التي تم الانتهاء منها
- 4- يجب أن تظهر في أوراق العمل أية تعديلات أو تسويات أو إعادة للمفردات، يعدها مراقب الحسابات بحيث تصبح هذه الأوراق ممثلة لأرصدة ميزان المراجعة المعدل
- 5- إمكانية الاعتماد على مساعدة موظفي العميل في إعداد بعض أنواع أوراق العمل ولكن لا يعتمد عليها مراقب الحسابات إلا بعد اختبارها للتأكد من سلامتها
- 6- يجب بيان مصادر الأرقام أو أية معلومات أخرى تتضمنها أوراق العمل ويجب أن يخصص مكان معين في ورقة العمل لبيان هذا المصدر
- 7- يجب أن تتضمن كل ورقة من أوراق العمل سرداً لما يجب أن يتم عمله وذلك في صيغة واضحة وسهلة
- 8- يجب أن يكون لأوراق العمل عنوان يتضمن اسم العميل والفترة التي تغطيها المراجعة وما يجب عمله

<sup>1</sup> - دهمش نعيم، محمد ابو نصار و محمود الخلايلة، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات، الأردن. ص 111

- وأخيرا مكانا لتوقيع الشخص الذي اعد ورقة العمل وتاريخ إعداده أيها
- ثانيا- ملفات المراجعة<sup>1</sup>: يقوم المراجع بحفظ أوراق عمله لكل عملية مراجعة وتصنيفها بطريقة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة وذلك في ملفين رئيسيين هما:
- 1- الملف الدائم: يحوي هذا الملف على البيانات والمستندات التي تتميز بصفة استمرارية ولا تتغير من فترة لأخرى تغيرا كبيرا مثال ذلك:
- أ- اسم الشركة وعنوانها ونوع نشاطها وكذلك أسماء وعناوين الفروع في حالة وجودها
- ب- اسم المسؤول المالي بالشركة وأرقام هواتفه
- ج- صورة من عقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي مع بيان الشكل القانوني للشركة
- د- صورة من الهيكل التنظيمي للشركة
- هـ- صورة من دليل الحسابات
- و- صورة من توصيف الوظائف بالشركة وبيان اختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة
- ن- صورة من قوائم الاستبيان الخاصة بتقييم نظام الرقابة الداخلية في السنوات السابقة
- ي- صورة من النظام المحاسبي
- ع- صورة من التوقيعات المعتمدة في الشركة
- غ- صورة من برامج المراجعة في السنوات السابقة
- ر- صورة من تقارير المراجعة في السنوات السابقة في حالة قيام المراجع بتلك المراجعات
- هذا ويستطيع المراجع إضافة أي بيانات أو مستندات أخرى يرى ضرورة الاحتفاظ بها في هذا الملف
- 2- الملف الجاري: بالإضافة إلى الملف الدائم يحتفظ المراجع بملف جاري والذي يحتوي على أوراق عمل المراجعة المتعلقة بالفترة الحالية وهي تلك البيانات والمستندات التي تتغير من سنة لأخرى مثال ذلك:
- أ- صورة من رسالة الارتباط – التكلفة- الحالية
- ب- صورة من قائمة الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية للفترة الحالية
- ج- صورة من المراسلات المختلفة والتي تخص عملية المراجعة
- د- صورة من بعض محاضر جلسات الجمعية العمومية للشركة ومجلس الإدارة
- هـ- صورة من القوائم المالية والخاضعة للمراجعة
- و- صورة من ميزان المراجعة مصحوبا بقائمة التسوية
- ي- صورة القوائم المالية الافتتاحية
- ز- قيود التسويات الجردية – قيود الإقفال والقيود العكسية

<sup>1</sup> إدريس عبد السلام اشتوي، المراجعة: معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 91- 93

- س- صورة من المذكرات التفسيرية التي أعدها المراجع بخصوص:
- الاختلافات بين بعض الأرصدة الدفترية والأرصدة التي وردت بالمصادقات
  - المستندات الناقصة أو المشتبه في صحتها<sup>1</sup>
  - الموضوعات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والاختبار
  - التوصيات التي يرى المراجع رفعها لإدارة الشركة
  - الموضوعات المتعلقة والتي يرى المراجع مناقشتها مع الإدارة
  - التصوف في بعض الأصول الثابتة بالبيع أو الاستغناء أو الاستبدال
- صورة من تقرير لمراجعة والخاص بالفترة الحالية
- ويمكن للمراجع أن يضيف للملف الجاري أي مستندات أو بيانات أخرى يرى ضرورة إضافتها

---

<sup>1</sup> إدريس عبد السلام اشتوي، المراجعة: معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 91- 93

## خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح لنا جليا مدى أهمية تقديم نظام الرقابة الداخلية في عملية المراجعة فهي بمثابة القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها المراجع وهي المحددة لطبيعة توقيت، نطاق الاختبارات وحجم العينات وكمية الأدلة والقرائن حيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية يتصف بالفعالية تكون حجم العينة صغير ولها صلة وثيقة مع أدلة الإثبات إذ تستمد دليل صحتها وملائمتها من قوة نظام الرقابة الداخلية ويجب على المراجع الاعتماد على مجموعة أدلة وقرائن تتميز بالكفاية والملائمة لتدعيم رأيه الفني، ويتمكن من تصحيح الأخطاء المرتكبة واكتشاف التلاعبات والاختلاسات إن وجدت.

إن نظام الرقابة الداخلية يمكن تسليط الضوء على مواطن الضعف والقوة، فعالية والفضل في هذا النظام الذي ينعكس بدوره على أداء المؤسسة وهو يساعد على السير الجيد للوظائف ومختلف الفروع ويضمن التطبيق الجيد والأمثل لسياسات الإدارة المرسومة وصولا إلى الأهداف المرجوة وانطلاقا من تقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع بمهمة مراجعة الحسابات وذلك بإتباع عدة إجراءات والتي تختلف من بند لآخر واختبار حجم العينات وذلك ما يمليه نظام الرقابة الداخلية وهذا ما سنعرضه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي .

الخاتمة العامة

إن تدقيق الحسابات و مراجعتها هي الركيزة الأساسية التي تجعل من القوائم المالية تتميز بالمصداقية و الموضوعية وهذا في ظل المعايير المتعارف عليها و حتى يصل المراجع إلى هذه النتيجة يتبع مجموعة من الإجراءات الخاصة، و ذلك من أجل تحقيق أهداف مسطرة مسبقا، و من أجل الحفاظ عليها من أي سوء استغلال أو اختلاس أو تلاعبات يمكن أن تطرأ عليها و ذلك بغية الوصول إلى نتيجة هامة تفيد الأطراف المعنية و كذلك إعلان نتائج التحقق من أصول المؤسسة و خصومها و نفقاتها وإيراداتها حتى تتمكن من إتخاذ القرارات و ترشيدها.

ولقد سعينا من خلال تناول واستعراض فصول هذه الأطروحة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، والمتمثلة في ما هي أهمية التدقيق المحاسبي؟ و مدى تأثيره كإطار متكامل على ترشيد القرارات؟، حيث أن ظهور عملية التدقيق وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كان نتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقدها وتفرعاتها مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، كما تم التطرق إلى الفروض والمبادئ التي من خلالها تتحدد الإجراءات التنفيذية لعملية تدقيق الحسابات، وكذلك المعايير العامة للتدقيق والتي تحكم مهنة التدقيق وقواعد وأداب السلوك المهني والمسؤوليات والصلاحيات ومنهجية تنفيذ عملية تدقيق الحسابات والتي تقوم على ثلاثة أركان رئيسية تتمثل في التخطيط السليم لعملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر وموريتانيا ومحاولة الوقوف على واقع الممارسة العملية لعملية تدقيق الحسابات في المؤسسات الجزائرية . وإجابتنا على فرضياتنا المذكور سبقا يجب علينا :

- ✓ تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة من أجل تنظيم كامل لعملية التدقيق.
- ✓ ضرورة اهتمام المؤسسات بإدارة التدقيق الداخلي فيها من خلال تزويدها بالعدد الكافي من المدققين الداخليين المؤهلين علميا وعمليا والعمل على تدريب وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر ليقوموا بالدور المناط بهم.
- ✓ توعية المدققين بقواعد وأداب السلوك المهني وحثهم المستمر على مراعاتها والتمسك بها.
- ✓ تفعيل التشريعات الخاصة بواجبات و حقوق مدققي الحسابات مع التشدد في تطبيق العقوبات الرادعة على من يخالفها سواء من قبل المدققين أو من المؤسسات.
- ✓ وضع معايير للتدقيق ومراجعتها للتأكد من مواكبتها للتغيرات في احتياجات التدقيق في كلا البلدين.

# قائمة المراجع

- 1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث للتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، 2000.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين القاهرة، 2001.
- 3- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1998.
- 4- إدريس عبد السلام اشتوي، المراجعة: معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية بيروت، 1996.
- 5- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية العلمية، دار وائل، عمان، 1996.
- 7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية، دار وائل، عمان، 2000.
- 8- عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية عمان 2002.
- 9- عبد الفتاح محمد الصحن ، رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة دار الجامعية، إسكندرية، 1999-2000
- 10- محمد سمير الصيان، محمد عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.
- 11- محمد السيد الناغي، مراجعة الإطار النظرية وممارسة ، لوتس للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1992
- 12- محمد بوتيس ، مراجعة وتدقيق الحسابات للنظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 13- محمد الشهامي الطواهر ، مسعود الصديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات إطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان للمطبوعات الجامعية، 2002.
- 14- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق – الناحية النظرية والعملية، دار وائل ، عمان 2004.

## المذكرات:

- 1- زيتوني إبراهيم، الرقابة الداخلية والتدقيق المحاسبي الإستثمارات في المؤسسة الإقتصادية مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، معهد علوم التسيير، 2006.